# موارد المياه العربية: جذور الأزمة وأبعادها

مرتضى جمعة حسن *

تلعب المياه دورا كبيرا في حياه الإنسان إفرادا وجماعات حيث أن التجمعات البشرية الأولى كانت قد أقيمت على ضفاف الأنهار بل أن جميع الحضارات العظيمة التي قامت في العصور القديمة كانت المياه ووجود الأنهار سبب رئيسيا في قيامها (حضارة وادي الرافدين على ضفاف نهري دجلة والفرات وحضارة وادي النيل على ضفاف نهر النيل).

وقد أكد القران الكريم ان الحياة مرتبطة ارتباطا مصيريا بالمياه في قوله تعالى (وجعلنا من الماء كل شيء حي) وفي عالمنا اليوم وبسبب التطور الكبير الذي أضحى عليه العالم ودخول المياه كأحد عناصر التنمية البشرية في مختلف مجالاتها الزراعية والصناعية التي تسعى دول العالم لتحقيقها وإدامتها فان الصراع على المياه أصبح حقيقة مع تطور دور المياه كأحد موضوعات السياسة الدولية ذات الأهمية الإستراتيجية لذلك اعتبرت المياه والسيطرة على مصادرها من أهم عناصر إثارة الصراع في العالم. بل أن العديد من الباحثين أطلق على القرن الحالي قرن المياه لما ستلعبه المياه من ادوار محورية في حياة الإنسان مستقبلا.

هنا يجب الإشارة إلى عدة مواضيع تكون فيها المياه عاملاً اساسياً في إثارة الصراع بين الدول او في تطور الخلافات بين الدول من مجرد خلافات حول التقاسم والانتفاع المشترك الى حروب مفتوحة في مناطق عدة في العالم.

1ـ أصبحت المياه احدى أدوات الضغط السياسي الذي تمارسه بعض الدول التي تسيطر على منابع الانهار او مصادر المياه على الدول المتشاركة والمتشاطئة معها في نفس المصدر المائي. وهنا يجب توضيح السياسة التركية التي تتبعها تجاه الدول المتشاطئة معه. حيث طالما استخدم الأتراك العلاقة المائية مع سورية والعراق باعتبارها مصدرا للابتزاز السياسي ووسيلة من وسائل تحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية حيث تسعى تركيا من خلال التحكم بمنابع الأنهار التي تنبع منها دجلة والفرات إلى فرض هيمنة سياسية واقتصادية لاستعادة الإرث التاريخي للإمبراطورية العثمانية قبل تفككها بعد الحرب العالمية الأولى عام 1918 وقيام الجمهورية التركية.

فقد قامت تركيا الحديثة ومنذ قيام الجمهورية بدراسات واسعة لاستغلال مياه نهري دجلة والفرات من خلال أقامة العديد من المشاريع والسدود التخزينية الكبيرة التي تحجز كميات كبيرة من المياه تؤدي إلى ألحاق الضرر بكل من سورية والعراق بشكل خاص حيث أن انخفاض كميات المياه الواردة إلى البلدين بنسب كبيرة تبلغ 40% بالنسبة لسورية 90% للعراق وبعد اكتمال مشروع (GAP) الذي تقوم تركيا بانجازه على مجرى نهر الفرات أن تركيا تحاول ان تبرر أقامة السدود الكبيرة على مجاري الأنهار بان عملية التنمية الاقتصادية والزراعية تتطلب توفير الطاقة الكهربائية والمياه الضرورية وان ما تقوم به تركيا من عميلة تنموية يعتبر من حقوقها المشروعة. الا ان الغايات التي تبغي تركيا تحقيقها من خلال أقامة هذه المشاريع هي غايات سياسية بحتة.

ان تركيا تحاول ان تقوم بعملية تنموية اقتصادية صناعية وزراعية كبيرة وبفترة قياسية وذلك لضمان اللحاق بركب الاتحاد الأوربي الذي يفرض على تركيا ان تقوم بعملية تصحيح لاقتصادها الذي يعاني من التضخم وسوء الإدارة. الا إن هذه العملية لا تكون مشروعة اذا كانت على حساب جيرانها والدول المتشاطئة معها وبخلاف القانون الدولي الخاص بالأنهار الدولية.

من المعروف أن منطقة جنوب شرق تركيا تعاني من فقر كبير وتعيش فيها غالبية كردية وتسود فيها عملية تمرد واسعة يقودها حزب العمال الكردستاني بهدف أقامة دولة كردية أو على الأقل حكم ذاتي يغذي الفقر والتهميش دورا كبيرا في إدامة عمليات التمرد. فتركيا تحاول من خلال أقامة المشاريع الزراعية تطوير منطقة شرق الأناضول وتنميتها اقتصاديا ورفع معدلات دخل السكان في تلك المناطق وهي بذلك تقوم بإزالة أهم العناصر التي تغذي عملية التمرد وبذلك تخنق الحركة الكردية في هذه المناطق.

وترفع تركيا سلاح المياه في عملية الضغط على سورية والعراق لتحقيق مكاسب سياسية عدة فمن جانب سورية التي تدعم مقاتلي حزب العمال الكردستاني وتأوي معسكرات التدريب للحزب في البقاع الغربي في لبنان الذي كان تحت سيطرة الجيش السوري كما أن زعيم حزب العمال (عبدالله أوجلان) كان يقيم في دمشق ووصل الأمر حد المواجهة العسكرية في منتصف التسعينات ألا أن المساعي التي بذلها الرئيس المصري حسني مبارك أسفرت عن توقيع اتفاقية (ادخنة) في اوكتوبر 1998 التي أنهت تواجد حزب العمال في سورية وأدت إلى طرد زعيم الحزب من سورية.

وكذلك موضوع لواء الاسكندرونة الذي تسكنه أغلبية عربية وتنازلت عنه فرنسا لصالح تركيا إبان انتدابها لسورية قبيل الحرب العالمية الثانية عام 1939 لضمان بقاء تركيا على الحياد ولا تزال سورية غير معترفة بهذا الضم ألقسري والتعسفي.

وفي موضوع العراق هناك عدة أهداف تحاول تركيا تحقيقها من خلال ضغطها بواسطة المياه. الأولى سياسية والأخرى اقتصادية وربما توسعية فمن المعروف أن تركيا لا تزال تعتبر ولاية الموصل من المناطق التابعة لها. كما انها تضع كثيراً من الخطوط الحمر إمام أي طموح لأكراد العراق لإعادة مدينة كركوك لاقليم كردستان. كما ان وجود كثير للتركمان في كركوك من العوامل التي تدفع تركيا الى استخدام المياه في عملية الضغط السياسي على أكراد العراق.

كما ان امتلاك العراق لثروات هائلة نفطية ومعدنية وبكميات اقتصادية يدفع تركيا للضغط على العراق من خلال استخدام المياه ربما كأحد أساليب الضغط الاقتصادي باعتبار ان المياه هي ثروة تركية خالصة كما هو النفط وهذا ما أكدته التصريحات التي اطلقها كبار المسؤولين الأتراك حيث صرحت رئيسة الوزراء التركية الأسبق تانسو تشيلر (أن هذه مياهنا ومن حقنا ان نبيع مياهنا لمن نشاء) وذلك في معرض حديثها عن مشروع أنشاء أنابيب السلام لنقل وبيع المياه من نهر الفرات إلى دول الخليج العربي وإسرائيل. وأكد عليه رئيس الوزراء التركي الذي تلا تشيلر. مسعود يلماز من خلال قوله (المياه نفطنا وان كان هناك من يرضى باقتسام نفطه مع الآخرين فتركيا على استعداد لاقتسام مياهها).

والمسألة الاقتصادية الأخرى التي تدعم التوجه التركي هو ان خصوبة الأراضي الزراعية التركية واستصلاح مساحات واسعة ضمن مشروع (GAP) يجعلها من أكثر المناطق إنتاجية في المجالات الزراعية في المنطقة بعد تراجع إنتاجية الأراضي الزراعية في كل من سورية والعراق جراء النقص في المياه وارتفاع نسبة الملوحة والتلوث بسبب المشاريع التركية على الأنهار.

2ـ عدم وجود قواعد دولية عامة تحكم عملية التقاسم العادل للمياه بين الدول التي تتشارك الاستفادة من مصادر المياه ساهم في زيادة حالات الصراع في المياه.

افتقرت الانهار المتشاطئة منذ منتصف القرن السابق لتشريعات دولية ملزمة تحدد الية الاستفادة من المياه المشتركة للانهار. رغم التعريفات الدولية في المعاهدات والقوانين للانهار الدولية وتحديد المعايير الامثل للاستخدام المشترك الا ان الممارسة الحقيقية تبقى بعيداً عن طروحات القانون الدولي وافتراضاته.

وبالعودة الى تعريف النهر الدولي كما اقرته مختلف الاتفاقات والقواعد الدولية المعترف بها ان النهر يعتبر دولياً وفقاً لاحكام القانون الدولي كما عرفته اتفاقية هلسنكي عام 1966 اذا كان حوضه يمر في اقاليم دول مختلفة. وفي هذه الحالة تباشر كل دولة سيادتها على ما يمر في اقاليمها مع مراعاة مصالح الدول التي يمر بها النهر (الزراعية والصناعية والسكانية) وهو ما اكدته اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية عام 1997 حين عرفت النهر الدولي (المجرى المائي الدولي أي مجرى مائي تقع اجزاؤه في دول مختلفة) فقد اوضحت التعريفات السابقة تعريفاً واضحاً ومحدداً لما يعنيه النهر الدولي او المجرى الدولي غير ان المشكلة لا تتعلق بالتعريف بقدر تعلقها بالحقوق والواجبات المترتبة على كون النهر دولياً وذلك من خلال عدم استخدام مياه الانهار بطريقة تلحق الضرر بمصالح الدول المتشاطئة الاخرى.

ورغم ان العديد من الاتفاقات الدولية وفي مقدمتها اتفاقية هلسنكي عام 1966 قد حددت معايير عامة تحكم عملية الانتفاع المشترك والقسمة العادلة للانهار المشتركة وهي :

* تعداد السكان
* طبوغرافية حوض النهر
* الظروف المناخية
* كمية المياه المعتادة سابقا استخدامها من مياه النهر
* الاستعمالات الراهنة
* الاحتياجات الفعلية من المياه بالنسبة لكل دولة
* توافر وانعدام وجود مصادر بديلة للمياه

الا ان وجود العديد من المعوقات الفعلية التي تمارسها الدول على ارض الواقع تعتبر تعطيلا حقيقيا للقوانين والاتفاقات الدولية بشان الانهار الدولية المشتركة.

**من ابرز هذه المعوقات:**

*عدم وجود معايير موحدة وثابتة وتفصيلية لتفسير قواعد القانون الدولي والتفسير الكيفي للقوانين والمعاهدات الدولية الخاصة بالانهار الدولية وعدم وجود مرجعية قانونية دولية لتفسير نصوص المعاهدات بطريقة مثالية للحيلولة دون التفسير الكيفي لمواد القانون فرغم التعريفات الدولية الخاصة بالانهار الدولية التي اقرتها مختلف الاتفاقات والمعاهدات الدولية فيما يخص الانهار الدولية فان تركيا لاتزال ولحد الان تعتبر نهري دجلة والفرات نهرين عابرين للحدود. ورغم ان تقرير لجنة القانون الدولي الذي صدر في عام 1993 (ILC) والتابعة للامم المتحدة اكد على انه لا يوجد اختلاف جوهري بين مفهوم الأنهار الدولية والأنهار العابرة للحدود. ولهذا فليس لتركيا الحق في ادعاء ان أي من النهرين عابرين للحدود كما ليس لها الحق في إقامة أي منشات هيدروليكية دون التشاور مع الإطراف ذات العلاقة.

*افتقار اغلب المعاهدات والقوانين الدولية للأنهار الدولية الى إلية محددة للتحكيم وغياب صفة الإلزام في القوانين والمعاهدات الدولية بخصوص المياه. فقد أقرت اغلب المعاهدات آليات لفض النزاع الذي ينشا على الأنهار الدولية من خلال تشكيل لجان لدراسة الأسباب وإحالتها إلى هيئة التحكيم التي تتشكل بناء على طلب الطرفين كما جاء في اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية. وكما ان اغلب المعاهدات لم توضح الآلية المتبعة في حال رفض أو امتنع احد الإطراف في المشاركة في رفع موضوع الخلاف إلى هيئة التحكيم. كما أن اغلب الاتفاقات لم توضح الإجراءات الإلزامية لقراراتها او أمكانية فرض عقوبات على الطرف الذي لا يلتزم ببنود المعاهدات او الذي ينتهك قرارات التحكيم الصادرة عن هيئة التحكيم.

*اقتصار معاهدات القانون الدولي الخاص بالانهار الدولية والمياه عموما على موضوع الانهاروعدم وجود قواعد اجراءات لتقاسم مصادر المياه العذبة غير الانهار الدولية (الينابيع الكبرى. حقول المياه الجوفية. الواحات. البحيرات العذبة. مياه السيول الموسمية).

3 ـ ان اغلب دول العالم تتلقى اكثر من 50% من مياهها من خارج حدودها أي من دول اخرى كما ان اكثر الانهار الكبرى والابار الجوفية يتم تقاسمها من قبل اكثر من دولة فقد اوضحت مؤسسة الاستشارات الدولية (برايس ووتر هاوس كوبرز) ان النزاعات ستزداد حدة بسبب نقص المياه الذي توقعت ان يطال ثلثي السكان في العالم عام 2005 وقد عددت المؤسسة 11 منطقة في العالم تشكل خلافا قد يتحول الى نزاع مسلح للسيطرة على المياه ومصادرها. وتحتل منطقة الشرق الأوسط صدارة هذه المناطق.

_ تركيا سورية العراق بسبب استغلال تركيا الواسع لمياه نهري دجلة والفرات واقامتها مشاريع عملاقة تؤدي إلى تقليل حجم المياه الواردة لسورية والعراق.

_ إيران - العراق اللذان يتنافسان على شط العرب ملتقى نهري دجلة والفرات.

_ مصر - السودان - ليبيا التشاد - النيجر حيث يدور بينهم خلاف حول حقل مائي جوفي بعمق 800متر وتريد ليبيا استثماره لشق نهر صناعي لتغذية سواحلها بالمياه العذبة.

_ موريتانيا -السنغال - جمهورية مالي حول اقتسام مياه نهر السنغال.

_ الهند -بنغلاديش حول دلتا نهري الغانج وبراهمابورتري.

_ الهند - باكستان حول استثمار نهر الاندوس.

_ أوزبكستان -كازاخستان قرغيستان - طاجيكستان حول نهر المواداريا ونهر سيردارايا وبحر ارال.

المجر سلوفاكيا حول أقامة مشاريع للكهرباء على نهر الدانوب.

صربيا كرواتيا بسبب النقص في المياه وتحويل التلوث الى نهر الدانوب.

سورية الاردن اسرائيل لبنان حول تقاسم مياه الانهار (الاردن. الحاصباني. الوازاني) وقد حدد تقرير اميركي نشرته وكالة المخابرات الاميركية عشر مناطق في العالم ستشهد صراعات ومواجهات حول المياه ومعظمها في الشرق الاوسط وحدد التقرير ثلاثة مستويات للخطورة كما يلي:

*مناطق مرشحة للحرب بسبب المياه هي الاردن وفلسطين واسرائيل.

*مناطق محفوفة بالمخاطر وقد تكون في دائرة الخطر الفعلي وهي حوضا دجلة والفرات والخليج العربي.

*مناطق التوتر المائي مرشحة للدخول في دائرة الخطر خلال 20 - 25 سنة وهي مصر والسودان.

ومن خلال استعراض هذه النزاعات ومناطقها نجد ان هذه النزاعات حديثة لها اسباب سياسية بحتة فأن اغلب هذه النزاعات نشأت نتيجة تفكك الدول الاتحادية. يوغسلافيا. الاتحاد السوفيتي او بعد الاستقلال عن الاستعمار الاوربي في افريقيا او الدولة العثمانية بعد الحربين العالميتين وقيام اسرائيل عام 1947.

سعي هذه الدول لتحقيق عملية تنمية واسعة زراعية. صناعية. تجارية تدخل المياه فيها كأحد اهم عناصر التنمية. لذلك تحتاج كميات مياه كبيرة الامر الذي يعود بالضرر على الدول المجاورة المستفيدة من نفس المورد المائي.

عدم وجود رغبة سياسية للوصول الى حلول واتفاقيات للتقاسم العادل للمياه عدا بعض الامثلة القليلة - بسبب وجود خلافات سياسية وحدودية وايديولوجية بين اكثر هذه البلدان الامر الذي يعيق الوصول الى تسوية سياسية وقانونية فبالنظر لنهر النيل الذي يعتبر من اهم الانهار الكبرى في العالم وافريقيا فأن دول المنبع واثيوبيا على وجه الخصوص تمد نهر النيل بحوالي 85% من مصادر المياه اضافة الى دول المنبع الاخرى. في حين تعتبر مصر ومن ثم السودان من اكثر الدول استفادة من نهر النيل حيث تحصل مصر على حوالي 48 مليار م3 من الماء وتحصل السودان على 14 مليار م3 بموجب اتفاقيات تم عقدها عام 1929 بين الدول الاستعمارية (بريطانيا فرنسا بلجيكا) وتترك الخلافات السياسية بين دول حوض النيل والنزاعات والحروب الداخلية وعدم الاستقرار السياسي لجمل دول الحوض اثارها السلبية على عملية الاستغلال الامثل لمياه النيل في عملية التنمية في دول حوض النيل وهي في امس الحاجة لها ويؤدي الامر ذاته الى تأخير انشاء منظومة لادارة موارد نهر النيل اوعلى الاقل ابرام اتفاقيات جديدة تحافظ على مصالح الجميع.

والامر ذاته ينطبق على نهري دجلة والفرات حيث تتصرف تركيا بفردية واضحة تجاه مصالح الدول المتشاطئة معها على الانهار (سورية والعراق) من خلال اقامة مشاريع عملاقة تعود بالضرر الكبير على كفاية مصادر المياه في مختلف المجالات التي تعاني منها سورية والعراق وعدم جديتها في عقد أي معاهدات دولية لتقاسم عادل للمياه لنهري دجلة والفرات.

4ـ التناقص المتزايد في هذه الثروة الطبيعية الحيوية نتيجة الاستخدام المفرط بسبب دخول هذه المياه في العديد من المجالات وبشكل اساسي وحاجة الدول لهذه المادة في عملية التطوير التنموي وفي مختلف المجالات الصناعية والزراعية. لقد ادى الاستخدام المفرط للمياه في المجالات المتعددة (الصناعية. الزراعية) الى تناقص كبير في المياه للاغراض الانسانية بسبب عدم وجود مصادر بديلة او عدم استخدام وسائل حديثة ومتطورة لترشيد الاستهلاك او اعادة معالجة المياه الصناعية والزراعية المستخدمة.

فقد اشارت العديد من تقارير الامم المتحدة والتقارير الدولية الاخرى ان التناقص الكبير في المياه سوف يكون بصورة كارثية في حال استمراره على هذا المنوال فقد اشارت قمة مكسيكو للمياه المنعقدة في اذار 2006 الى بعض الارقام والاحصائيات المهمة في مجال المياه.

* تقدر كمية المياه العذبة التي تجري في مسطحات مائية عالية نحو 41000 كم3 في السنة يصل 27000 كم3 الى البحار ويتسرب 5000كم3 الى اماكن قصية في باطن الارض ويبقى نحو 9000 كم3 من المياه في يد الانسان.

* يرتبط نقص المياه في الدول النامية بأنتشار مجموعة من الامراض الوبائية حيث اشار تقرير دولي الى ان 80% من امراض مواطني العالم الثالث تسببها المياه الملوثة وان 10 ملايين شخص يموتون سنوياً للسبب ذاته ووفقاً لتقارير الامم المتحدة يموت حوالي 20000 طفل يومياً بسبب نتائج نقص المياه.

* ربع بليون انسان في 26 بلداً في الوقت الراهن لايزيد نصيب الفرد من الماء سنوياً على 1000م3 من الماء سنوياً وهو ما يهدد بوقوع اكثر من بليوني شخص ضمن خط الظمأ بحلول عام 2050.

*وقد اشارت التقارير الصادرة من برنامج الامم المتحدة للبيئة ان اكثر من نصف سكان العالم سوف يعيشون خلال 30 عاماً القادمة حتى عام 2023 في مناطق تعاني نقص المياه وان منطقة غرب اسيا سوف تكون من اكثر المناطق معاناة في شحة المياه اذا ان 90% من سكانها سوف يعانون من شحة عام 2023. كما اشار التقرير نفسه الى ارقام مائية تخص المنطقة العربية منها:

*اشار التقرير ان 19 دولة عربية تقع تحت خط الفقر المائي

*يعاني 50 مليون مواطن عربي في الوقت الراهن من غياب المياه الصالحة للشرب اضافة الى ان 80 مليون يعانون من تلوث المياه وغياب الصرف الصحي الملائم.

*بلغ متوسط نصيب الفرد في الدول العربية من الماء سنوياً 3300 م3 عام 1990 وانخفض الرقم عينه الى 1250 م3 في التسعينات من القرن الماضي ويقدر حالياً 650 م3 أي اقل من خط الفقر المائي المقدر نحو 800م3 سنوياً وتتوقع الجامعة العربية ان تقع دولها كافة تحت خط الفقر المائي بحلول 2025.

لقد تفاقمت مشكلة نقص المياه في العالم نتيجة ارتفاع الطلب على المياه في جميع انحاء العالم وعدم امكانية تجديد المياه ومصادرها.

ان تصاعد حدة ازمة المياه تعود الى ثلاثة اسباب رئيسية

*ارتفاع عدد السكان حيث يرتفع عدد السكان في الارض دون مواكبة لتطور مصادر المياه وبذلك ينعكس هذا الازدياد للسكان على مصادر المياه المتاحة على سطح الارض وهي محدودة حيث يبلغ سكان الارض حوالي (6.1) بليون نسمة مع بقاء موارد المياه دون تغيير.

*إساءة التصرف بموارد المياه المتاحة من خلال استخدام الأساليب الخاطئة والقديمة التي تتبعها العديد من الدول وفي مختلف المجالات وخاصة الزراعية التي تؤدي الى استهلاك كميات كبيرة من موارد المياه. وقد أشارت احدث دراسة أصدرها البرنامج الدولي للتكنولوجيا والبحوث في الري والصرف حيث أجرى هذا المركز دراسة على عدد من دول البلدان في الشرق الأوسط وإفريقيا وأشارت الى مجموعة من الحقائق المهمة في مجالات المياه. فقد أوردت الدراسة ان من بين 21 بلدا يواجه ندرة في المياه هناك 12 في اقليم الشرق الأوسط وحوض المتوسط وقد حذرت الدراسة انه رغم النقص في موارد المياه فان الاستعمالات الخاطئة لهذه الموارد ما تزال قائمة على نطاق واسع. كما اشارت نفس الدراسة الى ان قطاع الزراعة يعد من اكثر قطاعات الاقتصاد استهلاكاً للمياه في نفس المنطقة حيث يبلغ 80% من اجمالي الواردات المائية وهو ما اكدته الارقام الصادرة عن قمة مكسيكو 2006 واكدت على ان معظم المياه في الدول العربية تذهب للزراعة حيث ما تزال اساليب الري متخلفة تقنيا بشكل مذهل وتستهلك حوالي 90% من موارد المياه والصناعة 4% والشرب 5%.

*التلوث الذي يجعل اكثر مصادر المياه غير صالحة للاستخدام البشري فمصادر التلوث كثيرة وغالباً ما تكون مصادر المياه احد اهم المتضررين منها فبسبب السياسات الزراعية والصناعية ومياه الصرف الصحي غير المعالجة التي ترمى في مجاري الانهار وتحوي الكثير من الملوثات بسبب الاسمدة الكيمياوية والمبيدات الزراعية المستخدمة لاغراض الزراعة وبقايا المواد الكيميائية في عمليات التصنيع ومياه الصرف الصحي.

لقد تضافرت هذه الاسباب الثلاثة في تصاعد ازمة نقص المياه وبشكل كارثي. لقد سبب تناقص المياه وعدم توزيعها بشكل متساو على سطح الارض الى بروز مشكلة خطيرة اخرى هي مشكلة اتساع ظاهرة التصحر وتراجع الغطاء النباتي نتيجة ارتفاع الاملاح في المناطق التي تعتمد على المياه الجوفية نتيجة الاستخدام المفرط لمياه الابار وعدم تجدد مصادر المياه الجوفية.

كما ساهم التوزيع غير المتساوي للمياه في العالم الى تفاقم مشكلة نقص المياه ففي حين تتقاسم 23 دولة ثلثي الموارد المائية العالمية يتوزع الثلث الباقي بشكل غير متوازن على ما تبقى من البلدان. ففي حين تعتبر مثل (البرازيل - كندا - الصين - كولومبيا -الولايات المتحدة - الهند - اندونيسيا- روسيا) اضافة الى دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة من الدول المحظوظة في مجال المياه فأن مناطق واسعة في العالم تعاني من شحة كبيرة في المياه في مقدمتها منطقة القرن الإفريقي.

* عن صحيفة المتوسط

نهر الوند

> ان امتلاك العراق لثروات هائلة نفطية ومعدنية وبكميات اقتصادية يدفع تركيا للضغط على العراق من خلال استخدام المياه ربما كأحد أساليب الضغط الاقتصادي باعتبار ان المياه هي ثروة تركية خالصة كما هو النفط وهذا ما أكدته التصريحات التي اطلقها كبار المسؤولين الأتراك

> لقد سبب تناقص المياه وعدم توزيعها بشكل متساو على سطح الارض الى بروز مشكلة خطيرة اخرى هي مشكلة اتساع ظاهرة التصحر وتراجع الغطاء النباتي نتيجة ارتفاع الاملاح في المناطق التي تعتمد على المياه الجوفية نتيجة الاستخدام المفرط لمياه الابار وعدم تجدد مصادر المياه الجوفية

> طالما استخدم الأتراك العلاقة المائية مع سورية والعراق باعتبارها مصدرا للابتزاز السياسي ووسيلة من وسائل تحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية حيث تسعى تركيا من خلال التحكم بمنابع الأنهار التي تنبع منها دجلة والفرات إلى فرض هيمنة سياسية واقتصادية لاستعادة الإرث التاريخي للإمبراطورية العثمانية

سد في الأناضول

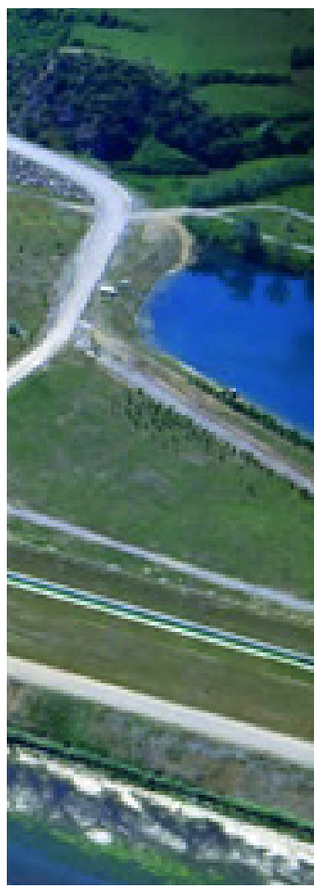

# "السلام الأزرق في الشرق الأوسط": من أين نبدأ؟

**اتفق المؤتمرون على أنّه «لا خيار أمامنا سوى السلام الأزرق»، سلام قوامه حسن إدارة مياهنا في الداخل، وثقة متبادلة مع دول الجوار، عمادها تعاون إقليمي بين دول الشرق الأوسط**

**إنّ العالم يتغير والسياسيون باتوا يصغون بشكل أكبر لشعوبهم، فعوض انتظار اللحظة السياسية المناسبة، يقترح المؤتمر «خلق شبكة من الخبراء وتقديم التوصيات لتكون بمثابة حجر أساس، بانتظار تبلور اتفاق سياسي حول مسألة المياه التي تشكّل عنصراً حيوياً في حياتنا»**

**في الأردن، إنّ ندرة المياه تنذر بتحوّل الوضع إلى كارثي مع إزدياد عدد اللاجئين السوريين. وتوضح ممثلة الأمير حسن بن طلال الأميرة سميّة بنت الحسن، أنّ الأردن هو رابع أفقر دولة مائياً في العالم، في الوقت الذي يتزايد فيه عدد السكان باستمرار، وسط تحديات إستضافة المملكة الهاشمية لعدد متزايد من النازحين من دول المنطقة**

متابعة ـ الصباح الجديد:

مؤتمر هدفه تمهيد الطريق أمام «تبادل الخبرات في مجال إدارة موارد المياه من خلال التعاون الإقليمي، وتسليط الضوء على دور وسائل الإعلام في تعزيز ونشر المعرفة والخبرات، في ما يتعلق بمسألة إدارة المياه، وفق ما يؤكد رئيس تحرير مجلة Turkish Review»» كريم بالجي.

وقد تزامن مؤتمر اسطنبول الذي نظّمه مركز «Strategic Foresight Group» الهندي للأبحاث ومجلة«Turkish Review»، بالتعاون مع «الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي» و«الوكالة السويسرية للتعاون والتنمية» وجامعة «Bahcesehir» التركية في مقرّ مجموعة زمان الإعلامية، مع اليوم العالمي للمياه الذي صادف في 22 الجاري.

وقد حضرته نخبة من الإعلاميين من لبنان والأردن والعراق وسوريا وتركيا وفلسطين والسعودية واليمن والإمارات والبحرين ومصر، ومسؤولون ونواب ووزراء سابقون وخبراء في المياه، وذلك لبحث تحويل مبادرة السلام الأزرق إلى تعاون عابر للحدود في الشرق الأوسط.

مبادرة أطلقتها «Strategic Foresight Group» عام 2011 مستوحية من شعارها «إبصار النور قبل شروق الشمس». وتهدف إلى تحويل المياه في منطقة الشرق الأوسط، إلى أداة لصنع السلام، بدل كونها عاملاً لتأجيج النزاعات والحروب، من خلال تعزيز التعاون الإقليمي لتحقيق الأمن المائي في المنطقة.

والسؤال الذي أثاره مؤتمر اسطنبول، «لماذا لا ننطلق من المياه باعتبارها حجر الزاوية في التعاون بين دول الشرق الأوسط على غرار الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، التي شكّلت أساس التعاون الإقليمي في أوروبا في 1950؟»

ويؤكّد رئيس «Strategic Foresight Group» في الهند صنديب واسليكر أنّ المياه ستشكل أبرز التحديات المستقبلية في العشرين سنة المقبلة.

ويقول لـ» الجمهورية»: «نحن كمن يريد السباحة في نهر لكن هناك تيار، فإمّا أن نهرب ونذير ظهرنا للآخرين أو أن نغرق، وإمّا أن نتعاون ونكون جميعنا بأمان».

ويشدد على أنّ الحلول «المستحيلة تصبح ممكنة عندما يكون هناك إرادة وعزم، ويجب بناء الثقة بين الدول التي تتقاسم المياه». ويتساءل «هل ما حصل في أوروبا لا يمكن تحقيقه في الشرق الأوسط؟»

ويحذّر من خطورة تدمير البنى التحتية للمياه، التي يستغرق إصلاحها 15 سنة على الأقل، وانعكاس ذلك على الأمن الغذائي والكهرباء والصحة والصناعة.

### لبنان

ويوضح لـ «الجمهورية» أنّ «Strategic Foresight Group» لن تقدّم حلولاً تقنية للبنان، لكنّ مهمتها تزويده بالمعرفة، وإطلاعه على تجارب الدول الأخرى ليستفيد منها في إدارة موارده المائية.

إدارة موارد، يبدو لبنان بعيداً عنها بسبب عدم توافر الإرادة السياسية لتطبيقها، والمضحك المبكي أنّه بلد يشتهر بثروته المائية. ويقول أحد الصحافيين اللبنانيين: «إذا أردت أن أشرب ليس لدي مياه شفة في منزلي، وفي حال توافرت، تكون ملوثة، وذلك بفعل سوء الإدارة وتضارب مصالح السياسيين».

أمّا نصيحة» Strategic Foresight Group» إلى لبنان وفق ما وردت في تقرير» السلام الأزرق «، أن يسارع إلى تخفيض نسبة خسارته للمياه وضبط الطلب المتصاعد عليها من خلال بناء سدود، وإعادة تكرير مياه المجارير.

### اسطنبول

وضع اسطنبول لم يكن أفضل حالاً من المدن اللبنانية مطلع تسعينات القرن الماضي، إذ كانت تقتصر فترة التغذية بالمياه على ساعة واحدة يومياً في الفترة الممتدة من 1991 إلى عام 1994.

لكنّ هذا الواقع تغيّر مع فوز رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان برئاسة بلديتها عام 1994، وذلك بفضل وضع الحكومة خطة عقلانية لمعالجة مشكلات المدينة. ويقول أحد الصحافيين الأتراك: « قد تكون لدينا تكنولوجيا حديثة، ولكن ذلك لا يكفي، فإننا نحتاج إلى إدارة جيدة تملك خطة عقلانية وأخلاقية لا مكان فيها للفساد» .

### الأردن

أمّا في الأردن، فإنّ ندرة المياه تنذر بتحوّل الوضع إلى كارثي مع إزدياد عدد اللاجئين السوريين. وتوضح ممثلة الأمير حسن بن طلال الأميرة سميّة بنت الحسن، أنّ الأردن هو رابع أفقر دولة مائياً في العالم، في الوقت الذي يتزايد فيه عدد السكان باستمرار، وسط تحديات إستضافة المملكة الهاشمية لعدد متزايد من النازحين من دول المنطقة.

وتلفت إلى أنّه خلال الأعوام العشرين المقبلة، «سيعيش ما يقارب 300 مليون عربي في ظل ظروف ندرة المياه، وبمعدل يقارب 500 متر مكعب من المياه للشخص الواحد في السنة، وهي نصف الكمية المحدّدة عالمياً كخطّ للفقر المائي».

إلى جانب ذلك، لا يمكن إغفال وجود أزمة بين الأردن وسوريا بشأن تقاسم مياه اليرموك، فضلاً عن عدم التزام إسرائيل بالحقوق التي أقرّتها إتفاقية السلام « وادي عربة» للأردن عام 1994.

وتقول الأمين العام السابق في وزارة المياه والري الدكتورة ميسون الزعبي: «نحن سنقاتل لما وعدنا بتحقيقه وفق ما ورد في إتفاقية السلام، لجهة حقوقنا في مياه نهر الأردن والمياه الجوفية في وادي عربة».

تجدر الإشارة إلى أنّ نهر الأردن الذي تتقاسمه المملكة الهاشمية مع سوريا وفلسطين وإسرائيل، تبلغ حصة الأردن فيه 23 في المئة، فيما تأخذ إسرائيل 64 في المئة من مياهه، وسوريا 25 وفلسطين 5 في المئة فقط.

### العقبة الإسرائيلية

أمّا لسان حال الوفد الفلسطيني، «كيف ندفع إسرائيل للقبول بتقاسم المياه بصورة عادلة ومتساوية، والتخفيف من معاناة شعبنا ؟»

«تسلط إسرائيلي» يعرقل أيّ مساع في الشرق الأوسط للوصول الى تعاونً إقليمي في مجال المياه. ويقول رئيس لجنة الطاقة والمياه في البرلمان اللبناني النائب محمد قباني: «إسرائيل تغتصب مياه فلسطين لتحقيق رفاهيتها المفرطة، فيما يعاني الشعب الفلسطيني من العطش». ويذكّر باغتصاب الدولة العبرية 83 في المئة من المياه الجوفية في الضفة الغربية .

غيرّ أنّ العضو في مجلس اللوردات البريطاني رت هون ألدرديس، يعتبر أنّه يمكن الإنطلاق من المياه لتحقيق السلام. ويقول: «لا نستطيع منع السمكة من عبور الحدود، يمكننا البدء من تجربة إيرلندا الشمالية التي ساعدت في تحقيق السلام عبر لجنة مصايد الأسماك في إيرلندا الشمالية، لتحقيق السلام في الشرق الأوسط».

إنعدام ثقة وسوءِ فهم حول تقاسم المياه، يضلل أيضاً العلاقة بين سوريا والعراق وتركيا، في ظلّ انتشار ظاهرة «حرب السدود» على نهري دجلة والفرات.

سدود قد تتحول الى حلّ في المستقبل، وفق ما يؤكّد مسؤول «مجموعة زمان» الإعلامية اكرم دوماني، الذي يرى أنّ «هذه السدود بفعل التغيير المناخي ستكون الوسيلة الأضمن للحفاظ على المياه». ففي العشرين سنة المقبلة ستصبح موارد تركيا المائية محدودة، ولن تبقى دولة غنية بالمياه.

ويقول أحد المسؤولين الأتراك الذي يفضل عدم الإفصاح عن إسمه: «المياه هبة من الله لكن لها ثمن، نحن لا نهدد جيراننا بل لدينا مخاوف من التغيير المناخي، واذا تناقص سقوط الثلوج على الجبال كيف سنواجه ذلك؟»

ويقترح وضع تسعيرة عادلة للمياه للحفاظ على استدامتها، ويقول: «علينا عدم تضييع أي قطرة ماء».

تسعيرة يحذّرالعضو في الهيئة المنظّمة للمؤتمر وزير المالية السابق محمد شطح من ارتداداتها السلبية.

ويقول شطح: «بيع المياه هو أسوء شي يمكن فعله للفقراء، وعلينا التمييز بين المياه للإستعمال الشخصي، والتي تعتبر حقاً إنسانياً، وبين استخدام المياه للزراعة والصناعة، فهي ليست سلعة إقتصادية عادية».

ويدعو وسائل الإعلام إلى تعزيز مفهوم قيام إدارة مشتركة للمياه في الشرق الأوسط، عوض أن تركّز تغطيتها على اتهام بلد دون الآخر بالسيطرة على حصص أكبر من المياه، وتغذية النزاعات بين الدول.

غير أنّه يستبعد في الوقت عينه التوصل الى تعاون إقليمي في شأن المياه، في ظلّ غرق دول أساسية في المنطقة في أتون الحرب، «فعندما يتبدّل المشهد وينتج عنه حكومات أكثر ديموقراطية يمكن مساءلتها، حينها يمكن رسم هذه اللوحة»، من دون أن يغفل مسألة مهمة وهي استهلاك الطرف الإسرائيلي 83 في المئة من مياه الضفة الغربية، ويقول: «علينا إغلاق هذه الفجوة لنستطيع التقدم».

### تجارب

التجارب الأفريقية والآسيوية والأوروبية في الإدارة المشتركة للمصادر المائية العابرة للحدود»، لا سيما تجربتي الراين والدانوب، أثارت إعجاب المشاركين، ووجدوا فيها نموذجاً يحتذى به.

ويسهب فيليب ويلر في الحديث عن الإدارة المشتركة للمصادر المائية العابرة للحدود بين الدول الموقّعة على الإتفاقية المتعلقة بحوض نهر الدانوب، وعن تبادل اللجنة الدولية لحماية نهر الدانوب(ICPDR ) المعرفة بينها ووجود نظام إنذار مبكر لديها للحوادث، في حال تعرّض مياه أي من البلدان الموقعة على الإتفاقية للتلوث.

ويقول ويلر:»ليس فقط الحكومات، بل المجتمع المدني والقطاع الخاص أصبحا جزءاً من المعادلة لمساعدتنا في نشر المعرفة بشأن التوفير في استعمال المياه».

تجارب أوروبية يدعو وزير الخارجية التركية السابق ياشار ياكش إلى البناء عليها، وينوّه بإدراك الإتحاد الأوروبي أهمية التعاون بين دوله، حيث انطلق من إتفاق الفحم والحديد، ويأمل تطبيقها لتحقيق التعاون في المجال المائي في منطقة الشرق الأوسط.

ويقول ياكش: «المعيار ليس فقط تقاسم بل طريقة إدارتها، علينا إستلهام التجربة الأوروبية، حتى لو لم يكن بين بلدان الشرق الأوسط موارد مائية مشتركة، وأن يسهم الإعلام في توضيح المسائل، بدل ترديد إتهامات لتركيا بسرقة مياه العراق وسوريا».

وبما أنّ العالم يتغير والسياسيون باتوا يصغون بشكل أكبر لشعوبهم، فعوض انتظار اللحظة السياسية المناسبة، يقترح المؤتمر «خلق شبكة من الخبراء وتقديم التوصيات لتكون بمثابة حجر أساس، بانتظار تبلور اتفاق سياسي حول مسألة المياه التي تشكّل عنصراً حيوياً في حياتنا».

وإلى جانب الإتفاقات الثنائية بين البلدان المعنية، والتي تتعلق على سبيل المثال بالنهر الكبير بين لبنان وسوريا، ونهر اليرموك بين الأردن وسوريا، والعاصي بين لبنان وسوريا وتركيا، يطالب المؤتمرون بضرورة تشكيل لجنة إقليمية مشتركة لأحواض الأنهار بين ممثلين عن الحكومات، تكون مظلة لإدارة مواردهم المائية، لمواجهة خطر التغيّر المناخي والجفاف.

هذا على مستوى التمنيات، أمّا على صعيد الواقع، تبدو اللحظة السياسية غير مواتية اليوم لتحقيق هذا الهدف، وبانتظار ذلك، اتفق على إطلاق «الشبكة الإعلامية للسلام الأزرق في الشرق الأوسط»، التي من شأنها نشر المعرفة حول المياه وتجنيب النزاعات، وحمل رسالة التعاون المائي الى صنّاع القرار.

رسالة، مهمّة الإعلام نشرها وزيادة الوعي، إعلام يتوقف عليه تحفيز المجتمع، إذ تعتبر الحملة التي قامت بها وسائل الإعلام التركية لتشجيع إعادة تدوير سدادات زجاجات المياه البلاستيكية واستخدامها لكراسي المعوقين دليلاً على إمكان إحداث الإعلام تغييراً في ذهن الرأي العام.

ويبقى الأمل بغد أفضل. غد، علّ دول الشرق الأوسط تتعلم فيه من تجربة الإتحاد الأوروبي لتقاسم المعرفة وتحويل ندرة المياه الى فرصة للتعاون، بإنشاء مشاريع مشتركة عبر الحدود.

وفي المحصلة، اتفق المؤتمرون على أنّه «لا خيار أمامنا سوى السلام الأزرق»، سلام قوامه حسن إدارة مياهنا في الداخل، وثقة متبادلة مع دول الجوار، عمادها تعاون إقليمي بين دول الشرق الأوسط.

نهر النيل

**يستبعد في الوقت عينه التوصل الى تعاون إقليمي في شأن المياه، في ظلّ غرق دول أساسية في المنطقة في أتون الحرب، «فعندما يتبدّل المشهد وينتج عنه حكومات أكثر ديموقراطية يمكن مساءلتها، حينها يمكن رسم هذه اللوحة»، من دون أن يغفل مسألة مهمة وهي استهلاك الطرف الإسرائيلي 83 في المئة من مياه الضفة الغربية، ويقول: «علينا إغلاق هذه الفجوة لنستطيع التقدم».**

# مقترحات لإنهاء أزمة المياه مع تركيا

صاحب الربيعي

إن إحدى الأسباب الرئيسية لتفاقم أزمة المياه وعدم التوصل لحلول عقلانية خلال أربعة عقود من الزمن مع الدول المتشاطئة للعراق، يعود لربطها بملفات لا تمت بصلة للمياه وبشكل خاص منها الملفات السياسية والأمنية. فالنقاش الدائر حول الخلاف على حصص المياه في نهري دجلة والفرات بعيداً عن الملفات السياسية والأمنية طابعه تقني وتخصصي وبإتباع المدخل الاقتصادي يمكن وضع الملفات الفنية والتقنية على المسار الصحيح في أي مفاوضات حول المياه.

بمعنى أخر الخلاف المائي بين الدول المتشاطئة ليس قانونياً بحتاً على ( شرعية من عدم شرعية ) الاستفادة من كميات محددة من مياه النهرين وإنما على حجم حصص المياه. فدولة المنبع ( تركيا ) تتحكم بنصف إيرادات النهرين مقابل ترك نصفها الاخر لكل من سوريا والعراق. المأخذ الأساس على تركيا أنها تمتلك فائضاً مائياً يزيد على حاجتها الأساس في منطقة الأناضول مقابل عجز مائي تعاني منه كل من سوريا والعراق خاصة العراق باعتباره دولة مصب ويعاني من فقر بإجمالي موارده المائية.

وعند تفكيك الأزمة نجد أن تركيا لديها فائض مائي وسوريا والعراق لديهما عجزاً مائياً. فالحصص المائية المقررة للبلدين لا تفي بمتطلباتهما المائية. والحل يكمن بأن تزيد تركيا من حصصهما المائية. وتجد تركيا ( باعتبارها دولة منبع ) إنه ليس من الإنصاف والمعقولية أن تنفق مليارات من الدولارات لبناء السدود والخزانات المائية لخزن المياه الفائضة وتنمية الموارد المائية المختلفة ومن ثم منحها مجاناً لكل من سوريا والعراق.

تركيا تقر بوجود فائض مائي لديها من إيرادات نهري دجلة والفرات جراء اعتمادها تقنيات حديثة وآليات تحكم وتخزين لتوفير المياه. أي أن المياه المخزونة بعد أن كانت مادة طبيعية (مادة أولية) أصبحت مادة (صناعية) سلعة ذات نفقات (التخزين والتشغيل والصيانة) وبإسقاط القيمة الاقتصادية للمادة الأولية ( المياه الطبيعية ) من الحسابات الاقتصادية للدول المتشاطئة لعدم وجود سند قانوني يدعم أسواق المياه ضمن الحوض الواحد. يتوجب النظر لنفقات ( التخزين والتشغيل والصيانة ) للمنشآت المائية. فالوحدة المائية (الطبيعية) حُملت نفقات تصنيعية. وبالتالي أصبحت سلعة اقتصادية ذات سعر محدد. يمكن بيع خدماتها (نفقات التخزين والتشغيل والصيانة مع ربح معقول) إلى الدول المتشاطئة. وبذات الإطار يمكن بيعها كسلعة اقتصادية (مياه طبيعية - مادة أولية - يضاف إليها نفقات التخزين والتشغيل والصيانة مع ربح معقول ) إلى دول المنطقة المجاورة (الدول غير المتشاطئة).

### السند القانوني لبيع المياه :

1 - لا يجيز القانون الدولي للأنهار الدولية بيع دولة المنبع للمياه لدول أسفل النهر أو حوضه. حيث أن حصص مياه النهر الدولي يتم توزيعها تبعاً لقواعد القانون الدولي الذي يقر بالحاجات الفعلية للمشاريع التنموية والسكانية.

2 - لا يجيز القانون الدولي نقل مياه النهر الدولي إلى منطقة خارج حوضه دون موافقة الدول ذات الصلة.

3 - لا توجد قاعدة قانونية صريحة على منع بيع المياه من الأنهار الوطنية إلى الدول الفقيرة بالمياه ( توجد سوابق تاريخية لبيع وشراء المياه على مستوى العالم بين سنغافورة وماليزيا في العام 1961، 1962. وبين هونغ كونغ والصين في العام 1983، 1984 وكذلك شراء المياه من قبل قبرص واليونان وجبل طارق ).

4 - مقررات كافة المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية ذات الصلة في منطقة الشرق الأوسط رفضت بشكل قاطع فكرة إنشاء سوقاً للمياه.

5 - أقر القانون الدولي بوجوب استرداد قيمة المياه من المستهلك واعتبار المياه كسلعة اقتصادية للحد من الهدر المائي خاصة مياه الشفة والري.

نستنتج مما سبق أن زيادة حصص المياه لكل من سوريا والعراق من نهري دجلة والفرات منوط بـ :

1 - الحالة الأولى : تنازل تركيا عن جزء من حصتها المائية لكل من سوريا والعراق حين يكون متوسط إيرادات النهرين بمعدله الطبيعي. إستناداً لمبادئ حُسن الجوار حيث تبدي تركيا استعدادها لتلبية الحاجات المائية الماسة لكل من سوريا والعراق، شرط عدم وجود ملفات سياسية وأمنية عالقة تعقد سُبل حل ملف المياه.

الحلول المقترحة لإنهاء الأزمة المائية :

أولاً - مبدأ الحوافز المالية : مازالت فكرة بيع المياه من الحوض المائي الدولي تثير الكثير من الاعتراضات والاشكاليات القانونية ولم يستقر الرأي القانوني والسياسي بشأنها بشكل نهائي. فلمتحمسين لها خاصة من دول المنبع يجدون طالما هناك اتفاقاً بين دول الحوض على توزيع حصص المياه بشكل عقلاني. فمن حق الدولة التصرف بحصتها المائية سواءً عبر استثمارها على المستوى الوطني في مشاريع التنمية المتعددة أو استثمارها خارج الحدود الوطنية على شكل سلعة لبيعها في سوق المياه الإقليمي للدول المتشاطئة أو غيرها من الدول الإقليمية.

بالإضافة إلى أن دولة المنبع ( أو الدولة المصدرة للمياه ) عند عدم حاجتها الماسة لحصتها المائية على المستوى الوطني فإنها تعمل على تخزينها في خزاناتها المائية والحفاظ عليها من التلوث مما يترتب عليها تكاليف إضافية ( التخزين، منع التلوث، التشغيل والصيانة، وإقامة السدود ) وبالتالي فإنها القيمة الافتراضية للمياه الطبيعية لم تعد من الناحية العملية سلعة مجانية غير خاضعة لقوانين السوق وإنما سلعة ( ذات تكاليف تصنيعية ) تخضع لقوانين السوق في تحديد سعرها الحقيقي (كلفة المياه الحقيقية مضافاً إليها تكاليف التسويق كسلعة اقتصادية خاضعة للعرض والطلب في السوق).

في حين أن المعارضين لفكرة بيع المياه من الدول المتشاطئة التي تعاني من (عجز أو فقر مائي) تجدها فكرة متعارضة مع القانون الدولي حول الأنهار الدولية والذي يقر بتوزيع منصف وعادل للمياه تبعاً للحاجات الضرورية للدول المتشاطئة ولا يجيز للدول المتشاطئة (دول المنبع أو غيرها) تخزين مياه الحوض الدولي الذي يزيد على حاجتها الفعلية (حتى لو كان ضمن حصتها المقررة) لإستثماره كسلعة قابلة للبيع للدول المتشاطئة أو غيرها من الدول الإقليمية. فالإعتراض على سوق المياه يستند لمبدأ الحاجات الضرورية للمياه في دول الحوض المائي. وليس لفكرة تقاسم المياه ومن ثم التصرف بالحصص المائية كسلعة قابلة للبيع والشراء مقابل معاناة دول الحوض الأخرى من عجز أو فقر مائي مزمن.

الرأي الفاصل بين ( المتحمسين والمعترضين ) على فكرة بيع المياه في سوق إقليمية يتأطر بالمردود المالي للدول المصدرة للمياه وبوجوب دفع قيمة المياه الإضافية من الدول المتشاطئة التي تعاني من عجز أو فقر مائي وبالتالي زيادة الأعباء المالية على كافة المشاريع التنموية مما يؤثر سلباً على إجمالي الدخل القومي ويحد من فرص النهوض بالمشاريع التنموية المستقبلية كون المياه عنصر أساسي لنجاحها أو فشلها.

المدخل الاقتصادي لهذا المأزق ( القانوني، السياسي، والمالي ) بين الدول المتشاطئة وجوب دفع قيمة المياه التي تزيد على حصة الدولة التي تعاني من العجز أو الفقر المائي، لنفترض أن العراق الذي يعاني من عجز مائي بنحو ( 2 - 3 ) مليار م3 سنوياً، يحتاج لشراء نحو 2 مليار م3 مياه من تركيا وبإفتراض أن سعر المتر المكعب الواحد نحو 0.40 دولار أمريكي يتوجب أن يدفع العراق لتركيا نحو 800 ألف دولار أمريكي سنوياً لقاء ذلك تبعاً للمدخل الاقتصادي لإختلاف وجهات النظر بين الجانبين حول فكرة بيع المياه، لكن الفكرة ذاتها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي وإنما يتخللها خلاف ذات طابع قانوني حول تفسير بنود القانون الدولي حول تقاسم المياه في الأنهار الدولية.

ويؤطر كلا الخلافين ( الاقتصادي والقانوني ) بُعد سياسي يتعلق بالدور الإقليمي لكلا البلدين ومحاولة كل منهما تحجيم دور الآخر على الصعيد الإقليمي من خلال حرق الأوراق الرابحة ( المياه بالنسبة لتركيا وبالنسبة للعراق وسوريا دعم حركات التمرد التركية ) في اللعبة السياسية على المستوى الإقليمي.

إن إسقاط الجانب السياسي من الخلاف المائي بين الدول المتشاطئة كفيل بحل المشاكل المائية العالقة، بين خلق أزمة مائية مقابل الإطاحة بالمنافع التجارية.

ومع ذلك هناك حدود ما (أو خط أحمر) لا يمكن أن تتخطاه تركيا لإرضاء جيرانها العرب لاعتبارات ستراتيجية وأمنية وأدوار إقليمية حيث لا يعقل أنه كلما زادت المتطلبات المائية للمشاريع التنموية والسكانية لكل من سوريا والعراق تعمل تركيا على تلبيتهما من خلال التنازل عن كامل حصتها المائية في النهرين.

2 - الحالة الثانية : تتنازل تركيا عن جزء من فائضها المائي ( خزينها المائي في بحيرات السدود ) إلى كل من سوريا والعراق، حين يكون متوسط إيرادات النهرين أقل من المعدل الطبيعي، أي عند انخفاض إيرادات النهرين نتيجة الجفاف وانحباس الهطولات المطرية. إستناداً للمدخل الاقتصادي حيث تدفع كلاً من سوريا والعراق فاتورة المياه الإضافية بإعتبارها نفقات ( تخزين وتشغيل وصيانة ) وتحديداً بهذا المدخل الاقتصادي هناك ضبابية في القانون الدولي حول جواز استحصال دولة المنبع لنفقات ( التخزين والتشغيل والصيانة ) للمياه الإضافية التي قد تحتاجها الدول المتشاطئة أو الدولة الحوضية.

3 - الحالة الثالثة : تضمن تركيا حصص مائية كافية لكل من سوريا والعراق لتلبية حاجة مشاريعهما التنموية والنمو السكاني، بغض النظر عن المعدل الطبيعي أو غير الطبيعي لإيرادات مياه النهرين. استناداً لمبادئ حُسن الجوار والعلاقات التجارية المتميزة التي تجني منها فوائد تفوق بأضعاف ما قد تحصل عليها من مطالبتها بفاتورة المياه الإضافية التي تشوبها الضبابية القانونية، شرط عدم وجود ملفات سياسية وأمنية عالقة تعقد سُبل حل ملف المياه.

الحلول المقترحة لإنهاء الأزمة المائية :

أولاً - مبدأ الحوافز المالية : مازالت فكرة بيع المياه من الحوض المائي الدولي تثير الكثير من الاعتراضات والاشكاليات القانونية ولم يستقر الرأي القانوني والسياسي بشأنها بشكل نهائي. فلمتحمسين لها خاصة من دول المنبع يجدون طالما هناك اتفاقاً بين دول الحوض على توزيع حصص المياه بشكل عقلاني. فمن حق الدولة التصرف بحصتها المائية سواءً عبر استثمارها على المستوى الوطني في مشاريع التنمية المتعددة أو استثمارها خارج الحدود الوطنية على شكل سلعة لبيعها في سوق المياه الإقليمي للدول المتشاطئة أو غيرها من الدول الإقليمية.

بالإضافة إلى أن دولة المنبع ( أو الدولة المصدرة للمياه ) عند عدم حاجتها الماسة لحصتها المائية على المستوى الوطني فإنها تعمل على تخزينها في خزاناتها المائية والحفاظ عليها من التلوث مما يترتب عليها تكاليف إضافية ( التخزين، منع التلوث، التشغيل والصيانة، وإقامة السدود ) وبالتالي فإنها القيمة الافتراضية للمياه الطبيعية لم تعد من الناحية العملية سلعة مجانية غير خاضعة لقوانين السوق وإنما سلعة ( ذات تكاليف تصنيعية ) تخضع لقوانين السوق في تحديد سعرها الحقيقي (كلفة المياه الحقيقية مضافاً إليها تكاليف التسويق كسلعة اقتصادية خاضعة للعرض والطلب في السوق).

في حين أن المعارضين لفكرة بيع المياه من الدول المتشاطئة التي تعاني من (عجز أو فقر مائي) تجدها فكرة متعارضة مع القانون الدولي حول الأنهار الدولية والذي يقر بتوزيع منصف وعادل للمياه تبعاً للحاجات الضرورية للدول المتشاطئة ولا يجيز للدول المتشاطئة (دول المنبع أو غيرها) تخزين مياه الحوض الدولي الذي يزيد على حاجتها الفعلية (حتى لو كان ضمن حصتها المقررة) لإستثماره كسلعة قابلة للبيع للدول المتشاطئة أو غيرها من الدول الإقليمية. فالإعتراض على سوق المياه يستند لمبدأ الحاجات الضرورية للمياه في دول الحوض المائي. وليس لفكرة تقاسم المياه ومن ثم التصرف بالحصص المائية كسلعة قابلة للبيع والشراء مقابل معاناة دول الحوض الأخرى من عجز أو فقر مائي مزمن.

الرأي الفاصل بين ( المتحمسين والمعترضين ) على فكرة بيع المياه في سوق إقليمية يتأطر بالمردود المالي للدول المصدرة للمياه وبوجوب دفع قيمة المياه الإضافية من الدول المتشاطئة التي تعاني من عجز أو فقر مائي وبالتالي زيادة الأعباء المالية على كافة المشاريع التنموية مما يؤثر سلباً على إجمالي الدخل القومي ويحد من فرص النهوض بالمشاريع التنموية المستقبلية كون المياه عنصر أساسي لنجاحها أو فشلها.

المدخل الاقتصادي لهذا المأزق ( القانوني، السياسي، والمالي ) بين الدول المتشاطئة وجوب دفع قيمة المياه التي تزيد على حصة الدولة التي تعاني من العجز أو الفقر المائي، لنفترض أن العراق الذي يعاني من عجز مائي بنحو ( 2 - 3 ) مليار م3 سنوياً، يحتاج لشراء نحو 2 مليار م3 مياه من تركيا وبإفتراض أن سعر المتر المكعب الواحد نحو 0.40 دولار أمريكي يتوجب أن يدفع العراق لتركيا نحو 800 ألف دولار أمريكي سنوياً لقاء ذلك تبعاً للمدخل الاقتصادي لإختلاف وجهات النظر بين الجانبين حول فكرة بيع المياه، لكن الفكرة ذاتها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي وإنما يتخللها خلاف ذات طابع قانوني حول تفسير بنود القانون الدولي حول تقاسم المياه في الأنهار الدولية.

ويؤطر كلا الخلافين ( الاقتصادي والقانوني ) بُعد سياسي يتعلق بالدور الإقليمي لكلا البلدين ومحاولة كل منهما تحجيم دور الآخر على الصعيد الإقليمي من خلال حرق الأوراق الرابحة ( المياه بالنسبة لتركيا وبالنسبة للعراق وسوريا دعم حركات التمرد التركية ) في اللعبة السياسية على المستوى الإقليمي.

إن إسقاط الجانب السياسي من الخلاف المائي بين الدول المتشاطئة كفيل بحل المشاكل المائية العالقة، وبالعودة للخلاف المائي بين العراق وتركيا حول فكرة بيع المياه ومدخلها الاقتصادي المجدد بنحو 800 ألف دولار أمريكي سنوياً. يمكن أن يدفعها العراق ليس كنقد مالي مقابل حصوله على حصة إضافية من المياه وإنما تقديم حوافز اقتصادية بديلية كـ : زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، حصول تركيا على أسعار تفضيلية تقل عن السعر العالمي عند شرائها للنفط العراقي أو الغاز السوري، مساهمة كل من العراق وسوريا في مشاريع مشتركة مع تركيا بشأن تمويل برامج التنبؤ بالفيضانات ونظم الرصد المائي والمناخي وتنمية الموارد المائية المستدامة، تحسين نوعية المياه، وإقامة الخزانات المائية والسدود لصالح كافة دول الحوض مقابل قيام تركيا بتأمين الحاجات المائية الفعلية

لقد انتج التأسيس الجديد، رغم نواقصه القاتلة، دستورا مستفتى عليه، و انتخابات تماثل الى حد كبير ما يجري في البلدان الديمقراطية، و نظام حكم نيابي و فضاء للرأي و الرأي الآخر، و حريات واسعة في تشكيل الاحزاب و منظمات المجتمع المدني

المطلوب بلورة الية للتفاوض بين المجموعات السكانية بطريقة مبتكرة لحسم المسائل الكبرى. و بخلاف ذلك تبقى المخاطر محدقة بالعراق و شعبه بعدما لاحظنا انماط السلوك السياسي التنافسي التي تغذي النزاع حول المسائل العالقة و تذكي نيران الحقد و تهدد الناس الابرياء على مدار الساعة بأمنهم و ابنائهم و اعراضهم و حقهم في العيش الكريم

بدلا من توجيه الحراك نحو انهاء جذري للمشكلات الكبرى و التناقضات الرئيسية يجري صرف الانتباه نحو حوادث جزئية هي في حقيقتها نتيجة التأجيل و غياب الاستعداد لمواجهة الحقائق و التفاوض بشجاعة و شفافية لأنهاء تلك التناقضات

# مراجعة العملية السياسية في ضوء نزاع الهويات

د. احمد ابريهي علي *

تأسس العراق الحديث، مملكة، في ظل الانتداب البريطاني، نتيجة لما انتهت اليه الحرب العالمية الاولى و ما الت اليه البلاد التي كانت ضمن السلطنة العثمانية. و نال عضوية عصبة الامم اعترافا باستقلاله عام 1932. و استبدل الانقلاب العسكري في تموز عام 1958 الملكية بالجمهورية لتبدا حقبة اخرى انتهت بالغزو الامريكي و انهيار النظام عام 2003. و قد واجهت المهمة الشائكة لإعادة تشكيل هيئات السلطة والنظام السياسي الجديد قوة الاحساس بالانتماء للجماعة الفرعية ( عرب؛ كورد ؛ تركمان ؛ ...؛ مسلمين ؛ مسيحيين؛...؛ سنة؛ شيعة؛...) و هذا الانتماء فعال في انتاج انماط متفاوتة و احيانا متناقضة من السلوك السياسي و المواقف العملية. و ان الكثير من المفاهيم مثل السيادة و الاستقلال و الوطنية و العدالة و السلم الاهلي و الجريمة السياسية و الارهاب و حقوق الانسان ... قد تجد لها مضامين مختلفة الى حد يجعل التوافق امرا في غاية الصعوبة .و نزاع الهويات،هذا، قد اسهم من بين اهم العوامل في المسار الذي اوصل الى التاسع من نيسان عام 2003. و الى جانب اعلان الكورد عن عميق ايمانهم بان لهم الحق في دولة مستقلة منذ اللحظة الاولى لتأسيس المملكة العراقية، فان جماعات اخرى بقيت تشعر بالحيف الثقافي او الاثني او الغبن السياسي .و مع تعدد الهويات انف الذكر عاش العراق نزاعا، ظاهرا او خفيا، بين تياراته السياسية حول هوية الدولة في العراق و من ابرزها: العربية الاسلامية ؛ العروبة السياسية الوحدوية؛ العراقية ؛الهوية المدنية و المواطنة القانونية . وبعيد الرابع عشر من تموز عام 1958 شهد العراق استقطابا حادا بين تيار النزعة العراقية، التي مثلها قاسم و جماعته وازرها ليبراليون و يساريون ذوي الميل الى الامة العراقية المدنية،و ذلك في مقابل تيار العروبة و مشروعها الوحدوي الاندماجي و معه الاسلاميون . تيار العروبة لا ينظر الى العراق مصيرا نهائيا لشعبه بل ان الجمهورية العراقية دولة قطرية مؤقتة و ليست امة بالمعنى السياسي الاوربي للكلمة. اما تيار النزعة العراقية فقد رفع شعار الجمهورية العراقية الخالدة، و اطلق العروبيون على هذا التيار صفة القطري و احيانا الشعوبي و التي تعني الحاسد للمجد العربي و الحاقد على العرب.

لقد انتقم انقلاب شباط عام 1963 من ذوي النزعة العراقية، و احتكرت العروبة الوحدوية هوية الدولة حتى انهيارها في نيسان 2003. لقد بقي هذا التيار اسير التنميط الايديولوجي البسيط لتاريخ العرب و المسلمين . و دخل العراق منذ بداية الحرب العراقية الايرانية في تغذية متبادلة متعددة الوسائط مع المشرق العربي مؤداها تنشيط الولاء المذهبي في الدين، في سياق الجهد التعبوي للحرب. و اخذ نطاق الانقسام الطائفي يتسع و تنامى بعد انتفاضة عام 1991 ما ادى الى انحسار العروبة السياسية، و عجزها التعبوي عن اسناد وحدة الدولة بعدما استوعبها الانقسام الطائفي للمشرق العربي بالكامل، و الذي استحكم بعد عام 2003 . و بلغ ذروته في الحرب الاهلية 2005-2007 و تفاعل بطريقة معقدة مؤديا الى انفجار بركان الذي لم يهدا في سوريا.

و النتيجة عندما جحد العراقيون نعمة الله عليهم، هذا الوطن العريق، و لم يتخذوه هوية لامة ينتمون اليها في دولة توحدهم على الحرية و الكرامة و العدالة و التكافؤ في حق المواطنة خسروا كل شيء . و ليس امامهم سوى اعادة اكتشاف العراق و التوجه اليه بفخر و شرف .

لقد انتج التأسيس الجديد، رغم نواقصه القاتلة، دستورا مستفتى عليه، و انتخابات تماثل الى حد كبير ما يجري في البلدان الديمقراطية، و نظام حكم نيابي و فضاء للرأي و الرأي الآخر، و حريات واسعة في تشكيل الاحزاب و منظمات المجتمع المدني. ولقد تزايد مورد النفط و ساعد على التوسع في التشغيل الحكومي للقوى العاملة في الانشطة المدنية و الامنية . ومع نمو الانفاق الحكومي بمعدلات عالية تزايدت المستوردات و الدخل العائلي و مستوى المعيشة الى جانب التفاوت في توزيع الثروة و الدخل و معاناة فئة من العراقيين دون خط الفقر . و استعاد العراق عضويته في المجتمع الدولي و تقدم بخطى كبيرة في انهاء المخلفات السلبية للحروب و الحصار نحو التحرر التام من قيود الفصل السابع لميثاق الامم المتحدة. لكن على هذا المسار شهد العراق الكثير من اهوال العذاب و الرعب و التخريب و القتل الجماعي . و تفاعل التوتر الاجتماعي و تكرار وقائع القتل المأساوي مع سوء الادارة و التجاوز الواسع على المال العام و انفاقه دون انجازات متناسبة و ملموسة في البناء التحتي و الخدمات و فرص العمل المنتجة. و بقي الكثير من الشباب و منهم المتعلمون يتزاحمون في الاعمال الهامشية للقطاع غير المنظم و الانشطة الصغيرة. بسبب استمرار تراجع دور الصناعة و الزراعة و اقتصار التوسع على التجارة و النقل و البناء و التشييد على نطاق محدود الى جانب الخدمات الحكومية. وعانى العراق اضطراب آليات الضبط الاجتماعي و تدني المعايير الحاكمة للسلوك في خضم احتدام الجدل و التناحر الدموي للمصالح و التطلعات الفئوية و الحزبية و الشخصية. تلك التجربة، التي خلفت في نفوس الكثيرين من رواد الاصلاح الياس و القنوط، افصحت عن حقائق عميقة و كشفت طبيعة العقبات التي حالت دون النجاح و التقدم.

لقد تبلورت قناعة للقيام بمراجعة و طنية شاملة لمسيرة العراق و العملية السياسية بعد عام 2003 بجميع عناصرها و ابعادها الاقليمية و الدولية و الوقوف على فرص و عقبات التطور السياسي اللاحق للعراق. وجاءت تلك القناعة نتيجة الاحساس بالفشل . بل و حتى الخوف، ربما، من مخاطر اكبر . و ايضا عدم الوضوح بشان تأخر النهضة التي طال انتظارها لاقتصاد العراق. و لازالت ملفات الاستثمار النفطي و استحقاقات الشركات و حدود الاقليم عالقة . لتضاف الى ما يواجه العراق من مواقف دول الجوار مستغلين عدم تماسك الدولة و ضعف سلطتها الوطنية الذي يغري الاخرين بالتدخل السافر و مزاولة النفوذ الواضح في الداخل العراقي.

و لم يعد من الممكن اخلاقيا، في مواقف المثقفين و اهل الخبرة و الفكر، مسايرة التبسيط و المجاملات . و لابد من نهاية لنزاع طال امده على النفوذ و المواقع و الادوار ضحيته الانسان و امنه و قيمه و حقه في الكرامة و العدالة و الرفاه. لقد انشغلت الاحزاب و الزعامات السياسية في العراق في الاحداث اليومية و نتائج النزاعات الرئيسية و اتخذتها محورا للمناورات والجدل المرير و التنافس المقوض لمقومات السلم الاهلي و الامن الوطني. و يمكن القول ان العملية السياسية كانت بمثابة ادارة فاشلة للنزاع دون حله . و بدلا من توجيه الحراك نحو انهاء جذري للمشكلات الكبرى و التناقضات الرئيسية يجري صرف الانتباه نحو حوادث جزئية هي في حقيقتها نتيجة التأجيل و غياب الاستعداد لمواجهة الحقائق و التفاوض بشجاعة و شفافية لأنهاء تلك التناقضات.

و احتراما لتضحيات الشعب العراقي من الضروري التوجه المنظم و الهادف نحو دراسة موضوعية و شاملة لخصائص الوضع العراقي و افاق المستقبل القريب. و توظف في تلك الجهود افضل قدراتنا الوطنية في الخبرة و المعرفة المتخصصة. و للبحث بإخلاص عن شروط ولادة الكتلة الاجتماعية الكبرى التي تستطيع فرض حرمة الدم العراقي و انطلاق النهضة الشاملة على مسار امن.

و نرى لذلك تغطية الموضوعات ذات العلاقة لإعداد الخلفية التحليلية للمرحلة المهددة للتفاوض و منها:

الانقسام الطائفي /الاثني، الخلفيات الاجتماعية - الثقافية واليات تعميق الانقسام في السنوات الماضية؛ الدستور و اعادة بناء الدولة؛ الحراك السياسي الفئوي و الحزبي و افاق المستقبل ؛ التنمية الاقتصادية المعاقة و النهضة المنتظرة؛ السياق الدولي- الاقليمي للانقسام و النزاع في العراق؛ سلوك النخب القائدة في العراق و دورها في مواجهة الفساد و التعطيل و التخريب و اسهامها في الاصلاح و التغيير الايجابي و ارساء مقومات السلم الاهلي.

و من جملة انشطة هذه المراجعة مؤتمرا واسعا يعقد لتناول الموضوعات انفا بمنهجية و امانة مهنية قدر الامكان . و ذلك مقدمة للتفاوض بشان المسائل الكبرى في العراق التي لم تحسم في مرحلة التأسيس. و اهمها حدود اقليم كردستان و تعريف صلاحيات السلطة الاتحادية في ادارة الثروة و الامن على مستوى الاقاليم و المحافظات في كل العراق . و تقييم التجربة الحالية للفدرالية و التصورات المعروضة في الساحة السياسية. و هل ينظر الى العراق خارج كردستان على انه اقليم واحد مثل كردستان و يجب ان تكون له حكومة يتفق على معايير تشكيلها،ام يبقى هكذا يدار بالسلطة الاتحادية . او يوزع على اكثر من و لأية تنتمي الى اقليم واحد في مقابل كردستان، او عدة اقاليم متماثلة او مختلفة تتصل مباشرة بالسلطة الاتحادية . ان الدستور بحاجة الى تعديل، لإزالة الغموض و عدم التحديد المتعمد بسبب صعوبة التوافق على الوضوح في حينه. ويعبر التعديل المنتظر عن نتائج اعادة التفوض التفصيلي بين المجموعات السكانية: الكورد و العرب ثم السنة و الشيعة و المجموعات الاخرى. و تبقى مشكلة حل النزاع على السلطة في المركز مسالة مهمة و التعامل معها يقتضي الافاضة في عرض الحقائق دون لبس و بشفافية تامة مع تعريف اجرائي لمفاهيم المشاركة و الشراكة والتوازن و غيرها كي لا توظف في الجدل الحزبي بطريقة تغذي الارتباك و عدم الاستقرار .

هذه المسائل لا تتمكن الحكومة من حسمها لأنها اساسية و ذات صفة تتجاوز الاحزاب الى العراقيين و الجماعات التي ينتمون اليها بفعالية سياسية الان . ان السلطة الاتحادية في بغداد، بحكم الدستور و واقع تشكيل مجلسي النواب و الوزراء، لا تستطيع مفاوضة الاكراد نيابة عن العرب لأنها حكومة لكل العراقيين، و هذه الحقيقة من جملة اسباب الاستعصاء، و لنفس السبب تعجز عن مفاوضة طرفي النزاع الطائفي خارج كردستان و في الوسط العربي بالذات . و عندما اعتمد ت الديمقراطية النيابية، و اصبحت صناديق الاقتراع في غاية الاهمية، تفاعل و اقع الانقسام الطائفي/ الاثني مع التعددية الحزبية و الزعاماتية بطريقة ادت الى صعوبة الوصول الى حلول مقنعة لكافة الاطراف. لان جميع المسائل اصبحت موضوعا للتنافس بين الاحزاب والزعماء داخل المجموعات الطائفية /الاثنية ،ذاتها، و صارت العلاقات بين الطوائف محكومة بذلك التنافس.

و لابد من التراجع الى قواعد عمل سياسي تساعد حقا على اكتمال التأسيس عبر التوصل، بالتفاوض فيما بين ممثلي الجماعات انفة الذكر، الى تسوية مقنعة لمسائل الخلاف. و يكون النظام السياسي موضوعا لتلك المفاوضات، وكذلك بنية الدولة على المستوى الاتحادي و التشكيلات الاقليمية و المحلية، و توزيع الصلاحيات و الواجبات والضمانات الامنية . ومهمات النهوض الاقتصادي عبر ارساء مقومات التصنيع وقاعدة اقتصادية عريضة. مع مناقشة مطلب اللامركزية المالية الواسعة، والتي يعارضها موضوعيا و اقع الهيمنة المطلقة للمورد النفطي و التركز الجغرافي للثروة النفطية. و يقال الشيء نفسه حول الموقف من المنظمات المسلحة و مرتكبي جرائم العنف السياسي و الارهاب، و متطلبات حماية الديمقراطية، و ترسيخ قيم التداول السلمي للسلطة،و قانون المسائلة و العدالة، و الموقف من القوى الرافضة للنظام الجديد و الجهات الداعمة لها، و مؤسسات ترويج دعواتها.

التفاوض بين المجموعات السكانية عبر ممثليها هو السبيل لتجاوز سلبيات الاداء السياسي في السنوات الماضية، وذلك بقطع الطريق امام المتاجرة بحقوق و دماء الناس.

ان المراجعة المنشودة و التفاوض الذي تفضي اليه يؤدي الى اضعاف دوافع الخصومة حول اشغال المواقع الرئيسية في حكومة المركز في الامد القصير و المنظور، و تقليل اهمية السلطة الحكومية و مواقعها، في الوجدان المتوارث، بالتزامن و التغذية المتبادلة مع تقليل الاعتماد على الثروة النفطية .

ببساطة المطلوب بلورة الية للتفاوض بين المجموعات السكانية بطريقة مبتكرة لحسم المسائل الكبرى. و بخلاف ذلك تبقى المخاطر محدقة بالعراق و شعبه بعدما لاحظنا انماط السلوك السياسي التنافسي التي تغذي النزاع حول المسائل العالقة و تذكي نيران الحقد و تهدد الناس الابرياء على مدار الساعة بأمنهم و ابنائهم و اعراضهم و حقهم في العيش الكريم.

ان تمثيل المجموعات السكانية في التفاوض المنشود يمكن بحثه في سياق المراجعة التي تهيء القاعدة المعلوماتية و التحليلية و النماذج البديلة لمعالجة المسائل التي كانت مستعصية، لتسهيل العملية الجديدة . و هذه المهمات تتطلب مرونة عالية من لدن الجهات المتنفذة في الشارع العراقي لاختيار السبيل الامثل لتسمية الممثلين. المهم ان تكون الفرق المشكلة تمثل بحق اطراف الاختلاف و التنازع . ثم يجري التفاوض باستقلال عن مؤسسات السلطة القائمة و تقدم للمتفاوضين تسهيلات كافية،كما سلف، و منها كافة المعلومات و الوثائق و الدراسات و كل هذه المتطلبات تهيؤها فترة المراجعة و المؤتمر العام الذي يسبق التفاوض. و في النهاية يعدل الدستور و تصدر القوانين بما يتفق عليه.

* نائب محافظ البنك المركزي سابقاً

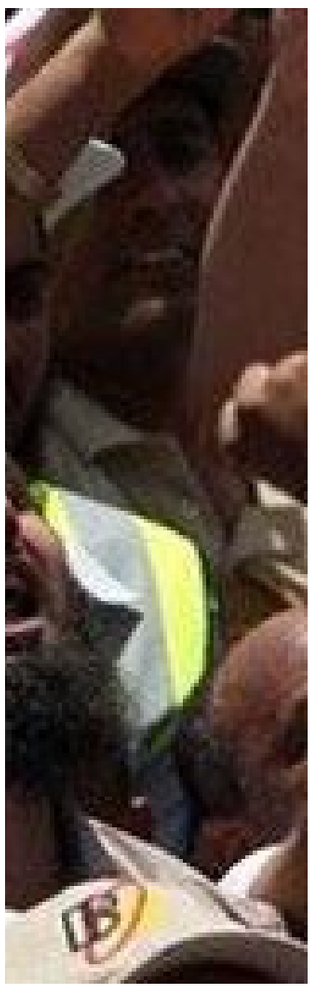

**إن صعود الإسلام السياسي منطقي جداً، وذلك يعود في جزء منه على الدعم الغربي طويل الأمد للأنظمة الدكتاتورية في الشرق الأوسط. وإذا ما انتصرت القوى غير الليبرالية وغير الديمقراطية في مصر وتونس، وأنا آمل ألا ينتصروا، فإن على الغرب أن يتقبل حصته من المسؤولية عن هذه الحالة**

**إن المسلمين لن يكونوا قادرين على مناقشة النظام القانوني الأنسب لهم بشكل علني ومفتوح إلا في سياق ديمقراطي وبوجود مجتمع مدني قوي وحيوي. وتاريخياً، لم يكن للمسلمين مثل هذه الفرصة بسبب تأصل الشمولية السياسية والفشل الواسع لدول مرحلة مع بعد الاستعمار**

**الأوضاع الاجتماعية في العقود التي سبقت الثورة، والتي كانت نتاجاً ثانوياً لسياسات العصرنة القمعية التي انتهجها نظام البهلوي المدعوم من الغرب، خلقت أرضاً خصبة لصعود التشدد الإسلامي. كما أن هذه السياسات قوّضت قوى العلمانية الديمقراطية والليبرالية، وفي الوقت نفسه قوّت بشكل غير متعمد قوى الإسلام السياسي**

## حوار مع الباحث في الإسلام والعلمانية نادر هاشمي

# الإسلام والديمقراطية .. التوافق على عدم التوافق

حاوره لويس غروب

**في هذ الحوار يقول نادر هاشمي، الباحث البارز في مجال الإسلام والعلمانية، إن كلاهما بعيدان كل البعد عن التوافق، وإن الغرب عليه أن يتقبل حصته من المسؤولية عن إحياء الحركات المعارضة للديمقراطية في العالم الإسلامي.**

■ **في كتابك بعنوان "الإسلام، العلمانية والديمقراطية الليبرالية"، تتحدث عن المجتمعات الإسلامية والديمقراطية. ماذا تقول لأولئك الذين يعممون أن الإسلام والديمقراطية سيبقيان على طرفي نقيض لأن الإسلام ذو طبيعة مناوئة للديمقراطية؟**

- أقول لهم شيئين - أولاً أن عليهم أن يدرسوا التاريخ. وثانياً أن عليهم أن يتغلبوا على خوفهم من الإسلام وتحيزهم ضده. يجب أن نتذكر أنه وقبل وقت ليس بطويل كان هناك من يزعم بأن الكاثوليكية ذات «طبيعة معادية للديمقراطية»، وبالتالي أن معظم المجتمعات الكاثوليكية غير قادرة على تبني الديمقراطية. من يمكنه الآن أن يزعم ذلك وأن يؤخذ على محمل الجد؟ هذه الحجج، إذا ما فكرنا فيها بشكل جدي، خاطئة، لأنها مبنية على الافتراض غير المؤكد بأن الدين، وفي هذه الحالة الإسلام، متحجر وغير قابل للتغيير.

الزعم، إذاً، بأن الإسلام ليس عرضة للتحول والتطور، مثل كل التقاليد الدينية، يتجاهل ما هو مهم فعلاً، وهو السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المتغير، الذي يعتبر مهماً للإسلام أو الدين من ناحية تجليه في المناطق المختلفة حول العالم وخلال فترات مختلفة من الزمن.

علاوة على ذلك، فإن الإسلام ليس موجوداً في واقع مجرد، بل يتم تفسيره من قبل المسلمين الذين يعيشون في حقبات تاريخية مختلفة. الإسلام لا يوجد في فراغ، إذ هناك عوامل بشرية، كالمسلمين الذين يفسرون الدين ويعيدون تفسيره. وبالتالي فإن السؤال المناسب هو ليس حول ماهية الإسلام، بل حول العوامل الاجتماعية التي يمكن من خلالها أن يصبح الإسلام متوافقاً مع الديمقراطية.

■ **في أي منطقة ثبت أن الإسلام متوافق مع الديمقراطية؟**

- طبقاً لأحدث التصنيفات التي أصدرتها مؤسسة «فريدم هاوس»، وهي منظمة غير حكومية محترمة تراقب التطور الديمقراطي حول العالم، فإن أكثر من نصف التعداد الإجمالي للمسلمين، أي ما يعادل 800 مليون نسمة، يعيش في دول تعتبر «حرة» أو «حرة جزئيا». فإندونيسيا، على سبيل المثال، التي تعتبر أكبر دولة إسلامية من ناحية السكان، حصلت على تصنيف عال للغاية في فئتي الحقوق المدنية والسياسية، وهو إنجاز رائع لدولة مرت بعملية التحول الديمقراطي منذ عقد فقط، بعد عقود من الحكم القمعي. نفس الشيء يمكن أن يقال عن تركيا اليوم، التي حصلت على تصنيف محترم للغاية من منظمة «فريدم هاوس» في مجال التطور الديمقراطي، رغم أن السنوات الأخيرة شهدت بعض التراجع بسبب حزب التنمية والعدالة.

وما هو جدير بالملاحظة في مجال المكتسبات الديمقراطية في هذين البلدين الهامين، التي تعيش فيهما أغلبية مسلمة، هو أن هذه المكتسبات جاءت كنتيجة مباشرة للمشاركة السياسية للمثقفين المسلمين والأحزاب ذات التوجه الديني. هذه الحقيقة تحطم نظرية عصرنة كانت سائدة لفترة طويلة، واعتقاداً لدى المستشرقين حول الإسلام والخطورة الكامنة في إدخال القيم الإسلامية على السياسة.

إن الزعم، الذي يصدقه الكثيرون اليوم، بأن هذه القيم الإسلامية التقليدية متحجرة وغير قابلة للتكيف مع العصرية، وأن الأمل الوحيد هو الاعتماد على الأحزاب والمؤسسات والمثقفين العلمانيين ذوي التوجه الغربي، القادرين على قيادة العالم الإسلامي إلى الديمقراطية والعصرية والتقدم. لكن الدليل المبني على الدراسات، مع دخولنا القرن الحادي والعشرين، يثبت أمراً مختلفاً.

أود أن ألفت النظر أيضاً إلى حالة إيران المعاصرة. فمعظم قادة الحركة الخضراء في إيران ومثقفوها البارزون متدينون وممارسون للشعائر الإسلامية، ويعتبرون في المعيار الأوروبي اشتراكيين محافظين للغاية. وبالرغم من ذلك، تمكن هؤلاء من توفيق فهمهم للإسلام مع العلمانية وحقوق الإنسان والديمقراطية والمساواة بين الجنسين.

كما أعتقد أن الربيع العربي سيؤكد هذه النزعة، مع تنافس الأحزاب الإسلامية على المناصب السياسية، ومحاولات توفيق خلفياتها الأيديولوجية وأجندتها السياسية الاشتراكية المحافظة مع المطالب المركبة للحكومة والمجتمع المعاصر. والدور الإيجابي الذي لعبته حركة النهضة حتى الآن في التحول الديمقراطي في تونس يعطي أملاً، إلا أنه بالطبع لا توجد ضمانات.

■ **ماذا عن الشريعة؟ هناك مذاهب مختلفة والشريعة ليست منظمة، وبالتالي تبدو وكأنها عشوائية وغير عادلة. هل يمكن التوفيق بين الشريعة والديمقراطية؟**

- هذا هو بالضبط سبب إمكانية توفيقها مع الديمقراطية، لأن هناك عدداً من المذاهب، ولأنها ليست منظمة وعشوائية وعرضة للتفسير البشري. وبملاحظة ذلك، فإن العكس ينطبق أيضاً، فالشريعة يمكن استخدامها لأغراض هدامة ولا إنسانية، مثلما يحدث في السعودية وإيران اليوم. لكن هناك بعض النقاط التي ينبغي ذكرها، أولاً، أي نظام قانوني، سواء كان متجذراً في الدين أو العلمانية الإنسانية، يمكن أن يُستخدم لأغراض شريرة. وما يهم بالفعل هو إمكانية مساءلة هذا النظام وقدرته على التكيف وإظهار قدر من الشفافية وأن يكون عرضة للضوابط الرقابية الديمقراطية.

ثانياً، إن الشريعة جزء من التقاليد الإسلامية ولا يمكن شطبها لأن بعض الأشخاص في الغرب لا يريدونها. وكما قال كارل ماركس: «الرجال يصنعون تاريخهم، لكنهم لا يصنعونه حسب ما يرغبون، ولا يصنعونه في ظل الظروف التي اختاروها بأنفسهم، بل في ظل الظروف الموجودة والمعطاة والنابعة من الماضي». لهذا، ينبغي على أي ديمقراطية إسلامية أن تتمسك بالمهمة التاريخية المتمثلة في تعديل الشريعة وتكييفها كي تتوافق مع القيم الديمقراطية المعاصرة ومعايير العدالة الدولية. وفي هذا السياق، فإن أعمال باحثي القانون الإسلاميين مثل خالد أبو الفضل وعبد الحي النعيم، على سبيل المثال، مهمة للغاية من أجل فتح الباب أمام إمكانيات جديدة.

■ **إن هدف أي نظام قانوني هو المساواة والعدل لكل الأفراد الذين يخضعون لهذا النظام. لكن في ظل الشريعة، فإن غير المسلمين سيعاملون دائماً كمواطنين من الدرجة الثانية. هل من الأفضل فعلاً تعديل نظام غير عادل إلى نظام أقل عدلاً، بدلاً من العمل على نظام قانوني محايد دينياً، يُعامل الجميع في ظله بمساواة؟ الشريعة ستميز دائماً ضد الأقليات الدينية. لماذا، إذا، لا نروج للديمقراطية كما نعرفها الآن؟**

- هذا سؤال ممتاز يجب أن تأتي الإجابة عليه من المسلمين أنفسهم. إن أي نظام قانوني معاصر في العالم الإسلامي يسعى للاحتكام إلى الشريعة سينبغي عليه التعامل مع مبدأ مساواة غير المسلمين والعدالة للأقليات الدينية. لا يمكن تجنب هذه المسائل الأخلاقية الهامة. وأود أن أضيف أن مكانة المرأة في ظل الشريعة تحتاج إلى الكثير من التفكير.

لكني لاحظت أنك استخدمت كلمة «دائماً» مرتين عند مناقشة هذا الموضوع. أنت تؤكد أن الشريعة ستنظر «دائماً» إلى غير المسلمين كمواطنين من الدرجة الثانية، وأنها ستميز «دائماً» ضد الأقليات الدينية. هذا يدل على أن هناك نوعاً من النظرة المتحجرة والحتمية للإسلام، والزعم بأنه سيبقى عالقاً بشكل دائم في عقلية متأخرة وأنه غير قابل للتطور أو التكيف أو الإصلاح بسبب طبيعته الأساسية. أنا أرفض هذا الفهم عن الإسلام بشكل قاطع، وفي حقيقة الأمر، فإن ذلك يذكرني بعبارة شهيرة للورد كرومر، الحاكم الاستعماري البريطاني في مصر، الذي اعتبر أن «الإسلام المعدل ليس إسلاماً».

مرة أخرى، فإن الإسلام بشكل عام ونظامه القانوني بشكل خاص عرضة للتفسير البشري. وباستثناء مجموعة أساسية من المبادئ، فإن كل عناصر الإسلام قابلة للتأويل وعرضة للمراجعة والتحويل وإعادة النظر، من قبل أناس يعيشون في سياق تاريخي وسياسي واجتماعي واقتصادي معين. ثانياً، عندما تقترح أن من الأفضل إهمال التراث الإسلامي ومبادلته بـ«الترويج مباشرة للديمقراطية كما نعرفها الآن»، فإنك تتجاهل قضية الهوية الثقافية الحساسة. فكل مجتمع له تاريخه وتراثه وهويته التي لا يمكن طمسها.

وبالنسبة للمجتمعات الإسلامية اليوم، وبسبب التاريخ المضطرب للغاية وتأثير قوى خارجية على مدى 200 عام، إلى جانب ظاهرة العولمة، فإن التأكيد على هوية ثقافية مميزة في وجه الهيمنة الغربية بات موضوعاً سياسياً هاماً في المجتمعات الإسلامية. فكلما ألحّ الغرب على المسلمين في ترك الإسلام وتقاليده، كلما زادت مقاومة العالم الإسلامي.

وفي نهاية الأمر، فإن المسلمين لن يكونوا قادرين على مناقشة النظام القانوني الأنسب لهم بشكل علني ومفتوح إلا في سياق ديمقراطي وبوجود مجتمع مدني قوي وحيوي. وتاريخياً، لم يكن للمسلمين مثل هذه الفرصة بسبب تأصل الشمولية السياسية والفشل الواسع لدول مرحلة مع بعد الاستعمار. كما أن فحص التناقضات والتوترات، مثل التي ذكرت، لن يتأتّى إلا في الإطار العام، الذي يمكن من خلاله تحدي الأفكار المطروحة على المستوى الأخلاقي. ومع الوقت سيتكوّن إجماع مبني على جملة من القواعد القانونية، التي ستشكل بدورها حجر أساس ثابت لأي مجتمع إسلامي سياسي معاصر. هذه العملية ستكون بمثابة تطور تدريجي، والديمقراطية ستضمن بقاءها على الدرب الصحيح.

■ **لكن الأقليات ستكون دائماً قضية إشكالية فيما يخص الشريعة، أو أي نظام قانوني ديني أو عرقي أو منحاز؟**

- يبدو أنك تختزل الكيان القانوني الإسلامي كله في مسألة الأقليات. هذا يبدو لي وكأنه مبني على قراءة محدودة للتاريخ ولطبيعة القانون الإسلامي. نعم، إن مسألة حقوق الأقليات إشكالية عميقة في الشريعة، لكن بناء على أبحاث معاصرة، فإن إمكانية التوفيق بين قواعد الشريعة التقليدية والقيم المعاصر أكثر بكثير مما يعتقد أغلب الناس، بما فيهم المسلمون أيضاً. بالطبع سينتقد المحافظون والتقليديون أي محاولة إصلاح، إلا أن ما يتم تناسيه معظم الوقت هو أن الشريعة بأكملها مبنية على التفسير البشري.

ومع تحول المجتمعات الإسلامية للديمقراطية وسماحها بالنقاش المفتوح حول مسائل أخلاقية وقيمية مثل وضع الأقليات في القانون الإسلامي والمواطنة والمساواة، فإن هذه القضايا ستجد طريقها إلى الحل. وعلى سبيل المثال، فإن الأحكام والتفاسير الراهنة للقانون الإسلامي، التي وضعها الراحل آية الله حسين علي منتظري فيما يخص وضع البهائيين في إيران، تعطيني أملاً وتقترح أن أبواب الاجتهاد بدأت تفتح. كما أن كثيراً من المعلقين جادلوا بأن التغيرات الحديثة في العالم العربي أمر إيجابي، وتحمل روح الديمقراطية والحقوق المدنية. لكن كيف تقيّم الأخطار الكامنة في هذا الوضع الحساس؟

فأي تغير سياسي يحمل درجة من المخاطرة. والاحتجاجات التي اندلعت في ليبيا وتونس ومصر في سبتمبر سنة 2011، والتي هوجمت خلالها السفارات الأمريكية، تذكرنا بهشاشة عملية الانتقال الديمقراطي. فلا توجد أي ضمانات لانتصار القوى الديمقراطية. وهذا ينطبق بشكل خاص على المجتمعات في الدول النامية التي كانت تخضع لحكم النخب القمعية على مدى عقود من الزمان، والتي نتجت فيها اختلالات اجتماعية متعددة، كصعود الحركة السلفية المناهضة للديمقراطية.

لكن السؤال الحقيقي هو: ما هي البدائل؟ المحافظة على أنظمة مبارك وبن علي والأسد؟ هذه الأنظمة لم تكن قادرة على القيام بإصلاحات، ولهذا يجب الاحتفال بسقوطها. وهنا يجب التفكير في عدة نقاط.

هناك علاقة حميمة بين الأنظمة القمعية في العالم العربي ودعم الغرب لهذه الأنظمة والتبعات السياسية لهذا الدعم على مستقبل الديمقراطية. وهنا ينطبق المثل القائل بأن المرء «لا يستطيع أكل الكعكة والاحتفاظ بها أيضاً». وببساطة، فإن الدعم الغربي للأنظمة القمعية في العالم العربي والإسلامي خلف آثاراً سياسية هائلة فيما يخص احتمالات انتشار الديمقراطية في المنطقة، ذلك أن عقوداً من القمع السياسي، خاصة للمجتمع المدني العلماني، أجبرت المعارضة السياسية في الشرق الأوسط على الاتجاه إلى القطاعات الأكثر تقليدية في المجتمع، مثل المساجد.

من جانبها، استفادت القوى الدينية بشكل غير مباشر وغير متعمد من السياسات القمعية التي انتهجتها الدول العربية بعد حقبة الاستعمار، لأن كل المنظمات العلمانية المنافسة لها إما اختنقت أو سُحقت. والمقارنة مع إيران في هذا الصدد قد تفيد للتوضيح. فصعود الإسلام السياسي في أعقاب ثورة سنة 1979 كان منطقياً من الناحيتين الاجتماعية والسياسية. فما الذي كنت تتوقع صعوده بعد عقود من الطغيان السياسي الذي سحق كل القوى الاشتراكية التقدمية؟ الأوضاع الاجتماعية في العقود التي سبقت الثورة، والتي كانت نتاجاً ثانوياً لسياسات العصرنة القمعية التي انتهجها نظام البهلوي المدعوم من الغرب، خلقت أرضاً خصبة لصعود التشدد الإسلامي. كما أن هذه السياسات قوّضت قوى العلمانية الديمقراطية والليبرالية، وفي نفس الوقت قوّت بشكل غير متعمد قوى الإسلام السياسي.

لكن الحدث الأبرز في تاريخ إيران المعاصر هو الانقلاب الذي دبره جهاز المخابرات المركزية الأمريكي «سي آي إيه» سنة 1953، والذي أنهى حقبة العلمانية الديمقراطية والسياسة البرلمانية التي تمتعت بها إيران بين سنتي 1941 و1953. كما يجب أن نتذكر أن محمد مصدق، رئيس الوزراء ذو الشخصية الساحرة الذي أطيح به في هذا الانقلاب، كان ليبرالياً وديمقراطياً وعلمانياً سياسياً، إضافة إلى كونه من أقوى مؤيدي القانون الدولي وممارسته للشعائر الإسلامية.

وبدلاً من مصدق، تم فرض شاه إيران، الذي كان بنفس القمع والفساد في الستينيات والسبعينيات كحسني مبارك وزين العابدين بن علي في التسعينيات وأوائل القرن الحالي. لقد كانت هذه نتيجة كارثية بالنسبة للتطورات السياسية المحلية في إيران، والتي أثرت بشكل كبير على دور الدين في السياسة وصعود الإسلاميين الشموليين، الذين سيطروا بدورهم على السلطة بعد الثورة.

باختصار، بنفس الطريقة التي صعدت بها قوى الإسلام السياسي بعد عقود من الشمولية السياسية كحركة المعارضة الوحيدة المنظمة وذات المصداقية في إيران، هناك وضع مماثل وليس مطابقاً في مصر وتونس اليوم. والاعتراض على هذه الحالة يعني تجاهل التبعات السياسية التي نتجت عن دعم أنظمة شمولية وقمعية، وبالتالي «لا يمكن للمرء أكل الكعكة والاحتفاظ بها أيضاً»، بمعنى دعم الأوضاع الاجتماعية التي أدت إلى صعود الإسلام السياسي، ومن ثم استنكار قوة وشعبية هذه الحركات الدينية بعد الثورة.

وبالنظر إلى السياق السياسي المحيط، فإن صعود الإسلام السياسي منطقي جداً، وذلك يعود في جزء منه على الدعم الغربي طويل الأمد للأنظمة الدكتاتورية في الشرق الأوسط. وإذا ما انتصرت القوى غير الليبرالية وغير الديمقراطية في مصر وتونس، وأنا آمل ألا ينتصروا، فإن على الغرب أن يتقبل حصته من المسؤولية عن هذه الحالة.

نادر هاشمي

---

**يدير نادر هاشمي مركز دراسات الشرق الأوسط ويعمل أستاذاً مساعداً لسياسات الشرق الأوسط والسياسات الإسلامية في جامعة دنفر بالولايات المتحدة. ويكتب هاشمي بشكل منتظم في عدد كبير من وسائل الإعلام، مثل "The PBS NewsHour" و"Time Magazine" و"The Wall Street Journal" و "سي إن إن" و "بي بي سي" والجزيرة ودي دبليو. أحدث ما نشره هو كتاب "الإسلام، العلمانية والديمقراطية الليبرالية - نحو نظرية ديمقراطية للمجتمعات الإسلامية".**

* عن موقع قنطرة

بورتريه

# بختيار أمين: رجل من المستقبل

اسماعيل زاير

تمتدُ مساحة نشاط الدكتور بختيار أمين الى اكثر مما تستوعب الذاكرة التلقائية .. فهو منظم ممتاز للمبادرات السياسية والفكرية والثقافية والتقنية .. وصاحب ألمع سجل في مجال اللوبي العراقي المناهض للدكتاتورية . ويذكر كل معارض عراقي عمل في الأروقة الدولية وبين منظمات العالم المتصلة بالعدالة وحقوق الإنسان أن بختيار أمين كان فاعلاً للغاية في تنشيط وتوجيه الأبحاث والمناقشات بخصوص العراق والمعضلات التي تواجههِ طيلة عقود من الزمن . وهو ايضاً كاتب عميق الدراية بمادته ولغته ومساهم دائم في المساعي المستمرة للتمدن والتحضر والتقدم.

ويعود الفضل لدراساته المتنوعة والعميقة للعلوم الاجتماعية في التقرب السليم للعقل الأوروبي والغربي بوجه عام خاصة في مجال التعاطي مع ملفِ العراق الشائك الذي كان محرماً الخوض فيه لسنوات من قبل العواصم الغربية الصديقة لصدام حسين . ويحمل أمين شهادة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة السوربون بباريس، و شهادة الدكتوراه في الجغرافية السياسية في باريس.

وكان لبداية عمله مطلع عام 1982 في دائرة الهجرة والمهجرين واللاجئين السويدية الفضل في اعطائه الخبرة اللازمة في مجال التعامل مع ملفات حقوق الإنسان الدولية . كما انتهى به المطاف بالانتقال عام 1988 الى فرنسا حيث تسلم منصب السكرتير العام للمعهد الكردي في باريس حتى عام 1994.

ولنشاطاته الواسعة في مجال حقوق الانسان أصبح مستشارا لمؤسسة «فرانس ليبرتي» التي تترأسها الراحلة دانييل ميتران عقيلة الرئيس الفرنسي السابق للفترة من 1990 وحتى عام 1996 . قبل ان يتسلم مهامه كمدير لمنظمة التحالف لحقوق الانسان في واشنطن، ثم مديرا تنفيذيا للتحالف الدولي من اجل العدالة الذي يضم 275 منظمة غير حكومية معنية بالدفاع عن حقوق الانسان يمثلون 120 دولة في العالم.

وجعلت منه جهوده المميزة ومثابرته، أحد النجوم البارزين في حقل الدفاع عن الحقوق الأساسية للشعوب كما سمحت له بالحصول على المعارف والمهارات الملائمة للخطاب الدولي المتداول عالمياً. واكتسب في مشاركاته في العديد من المؤتمرات الدولية الخاصة بحقوق الانسان في البرلمان الاوروبي والمفوضية الاوروبية ومنظمة الأمن والتعاون الاوروبي معارف واسعة والتقى العديد من الرؤساء والملوك والأُمراء في العديد من الدول، بالاضافة الى تنظيمه دورات متعددة للتوعية في مجال حقوق الانسان للصحافيين العراقيين والمحامين والناشطين السياسيين وحقوق الاقليات في باريس وجنيف ولندن .

> منذ تعرفي على الدكتور بختيار قبل اكثر من عقدين من الزمن واكبت نشاطه الذي لا يكل في مجالات العدالة الدولية والحقوق الإنسانية العامة ولم ينفك بختيار عن مفاجأتي بخياراته الأصيلة والمتقنة وانتقاء مقترباته بوعي نادر شمل قطاعات انسانية كبرى منها ملف المياه والمعضلات التي تترافق مع تطبيقاته العملية على الأرض والمصالح المحددة للدول في مصائر الأنهار والمصبات

انتقل بختيار أمين الى العراق مع سقوط النظام السابق حيث أصبح نائباً للعضو الكردي المستقل في مجلس الحكم الدكتور محمود عثمان الذي جمعته واياه صداقة وعلاقة نضالية مديدة امتدت عبر عقود من المعاناة والمكابدة .

في اوروبا قام الدكتور بختيار بدور اساسي في تفعيل المؤسسات الأوروبية الاساسية كالمفوضية والبرلمان الأوروبيين . فنجح في عقد عشرات المؤتمرات عن مأساة الشعب الكردي والعراقي بوجه اعم . وأدخَل في اجندة تلك المؤسسات ملف حقوق الإنسان العراقي على امتداد سنوات طويلة بحيث لم تمر سنة الا وكان هذا البند احد التظاهرات المؤلمة للنظام العراقي واتباعه في العالم الغربي .

في العراق كان لبختيار امين دور مميز في المناخ العراقي لمرحلة ما بعد صدام حسين تجسد في تصديه لملف حقوق الإنسان من خلال منصبه كوزير لهذا الملف في حكومة العراق الألولى بعد التغيير برئاسة الدكتور اياد علاوي . وساهمت خبرته التأريخية في العمل على هذا الملف في فتح حوارات مثمرة بين المنظمات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة والمؤسسات العراقية التي كانت تجربتها مع النشاط الحقيقي في مجال حقوق الإنسان ضئيلة للغاية .

ويعد بختيار من افضل الشخصيات الكردية المستقلة المعروفة باعتدالها وعمقها وصلاتها العالمية الأمر الذي جرى استثماره على اوسع نطاق خلال السنوات الماضية . خاصة بعد ان أسس وزوجته النائب صفية السهيل صالونهما الثقافي الذي يقوم حتى اليوم بفعاليات ممتازة ونوعية على اكثر من صعيد وفي اكثر من مجال . وتعتبر النخب الثقافية مناسبات نشاط الصالون فرصة نادرة للتعارف والتفاهم والنقاش في الشأن العراقي والدولي . اضافة الى الأبعاد الثقافية والفنية والعروض التشكيلية المتخصصة التي دأبت على اقامتها .

وتعد شخصية الدكتور بختيار أمين أنموذجاً ومثالاً على الأطر الإنسانية والسياسية الكردية الواسعة التأثير بفعل اتباعها أساليب عمل ومفاهيم متقدمة ومتحضرة والمترافقة مع كاريزما شخصية لا تخفى على الناظر مما اعطى مساهماته وجهوده قوة اقناع لا تقدر . ويمكننا القول: ان نموذج بختيار هو تعبير متزايد الشعبية لدى الجيل الجديد من الأكراد الشباب الطامحين في ايجاد موقع لهم تحت شمس السياسة والمجتمع في العراق وفي الشرق الأوسط بوجه عام .

ويستعين أمين بثقافة سلسة ولغة مطواعة عززتها معرفته بالفرنسية والإنكليزية والسويدية والعربية فضلاً عن اللغة الكردية ، ومنحته قاموساً مترامي الأطراف يمكنه من التواصل مع المحاورين في مختلف ارجاء المعمورة . ولهذا تعدُّ نجاحاته و بقية زملائه من العاملين في المركز الباريسي واحدة من المع النتائج التي ينظر اليها الأكراد بالكثير من التبجيل والفخر . فقد نجح المركز الكردي في باريس في اقامة علاقة عميقة ومتجذرة مع السيدة دانييل ميتران التي تعد واحدة من المع الشخصيات المركزية في اليسار الفرنسي . والتي تمكنت من اظهار عزم فرنسا على الدفاع عن حقوق الأكراد خلال رئاسة الراحل فرانسوا ميتران لبلاده . وكان لبختيار تأثير بارز على المبادرات التي قدمتها السيدة ميتران بصدد القضية الكردية وملف حلبجة والانتهاكات الحكومية العراقية لحقوق الأكراد .

منذ تعرفي على الدكتور بختيار قبل اكثر من عقدين من الزمن واكبت نشاطه الذي لا يكل في مجالات العدالة الدولية والحقوق الإنسانية العامة ولم ينفك بختيار عن مفاجأتي بخياراته الأصيلة والمتقنة وانتقاء مقترباته بوعي نادر شمل قطاعات انسانية كبرى منها ملف المياه والمعضلات التي تترافق مع تطبيقاته العملية على الأرض والمصالح المحددة للدول في مصائر الأنهار والمصبات .

وعند النظر اليه بشكل واسع نرى إسهاماته الراهنة وكأنها اشارات للمستقبل اكثر مما هي تعبير عن الراهن وحده . ومن هنا فيمكننا القول: انه يفكر بروحية مستقبلية و ا ضحه تشير الى الغد ..

# حول أزمة المياه

بعضاً من المقترحات التي طرحها الاستاذ بختيار أمين في حديث سابق للصباح الجديد، والتي من شأنها معالجة أزمة المياه في البلاد:

«استعمال المياه الثقيلة للأغراض الصناعية بدل من العذبة، والاستعانة بالوسائل المتطورة والتكنلوجية في خزن المياه والحفاظ عليها وتطوير الطاقة البشرية وبناء قدراتها في مجال الافادة من المياه وهو لن يكون الا بطاقم فني متخصص ومدرب على اعلى المستويات، ويجب ان تكون هناك حملات توعية مشتركة بين الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني لاسيما المتخصصة بجانب حقوق الانسان للتأكيد على اهمية الحفاظ على المياه وترشيد استخدامها».

كما ينصح امين بـ «آلية عمل مشتركة بين الجهات الحكومية والفلاحين والمزارعين لإفادة اكبر من مياه الري لأننا عرضة للتغيير المناخي والاحتباس الحراري التي لها مردودات اقتصادية وزراعية عديدة، ونحتاج الى تأسيس وبناء وحدات المياه بشكل صحي ونأخذ خطوات نحو تقليل الفوارق في استخدام المياه بين المناطق الريفية والمدنية من جانب والفقراء والاغنياء من جانب آخر، وعلينا الاستعانة ببحوث تشرح كيفية استخدام المياه الثقيلة في مجال السقي وعلى اي نوع من المحاصيل، كما يجب ان تكون هناك دراسات للحاجة الى المياه وتشجيع الفلاحين على استخدام اساليب جديدة في الري التي من شانها خزن اكبر قدر منها وتأسيس جمعيات للمستهلكين ونشجع زراعة الحبوب التي تستهلك اقل قدر من المياه واستحداث مشروع وطني لمعالجة ومعاملة التغيير المناخي وتأثيره على مستقبل الماء في العراق وتكملة وبناء مشاريع السدود وتهيئة البلاد لاستقبال اي ازمة مياه مستقبلية، واستخدام الطرق الحديثة في معالجة ازمة الملوحة كما يحصل في جنوب العراق، ودرج مفهوم ادارة المياه في المناهج الدراسية بجميع مراحلها».

## من أجل تشكيل مجلس تعاون مائي

منذ أكثر من اربع سنوات يجتمع عدد من الشخصيات العالمية والإقليمية في «WANA FORUM » منتدى غرب اسيا وشمال افريقيا « الذي يرأسه سمو الامير حسن بن طلال، للبحث والتداول ووضع التوصيات. والشخصيات المجتمعة متنوعة الاختصاصات، منهم التكنوقراط والخبراء والسياسيون والأكاديميون، ولي الشرف شخصيا، أن أكون احد المسهمين بالمنتدى منذ تأسيسه ...

12 بختيار أمين

## مقترحات لإنهاء أزمة المياه

إن إحدى الأسباب الرئيسية لتفاقم أزمة المياه وعدم التوصل لحلول عقلانية خلال أربعة عقود من الزمن مع الدول المتشاطئة للعراق، يعود لربطها بملفات لا تمت بصلة للمياه وبشكل خاص منها الملفات السياسية والأمنية. فالنقاش الدائر حول الخلاف على حصص المياه في نهري دجلة والفرات بعيداً عن الملفات السياسية والأمنية طابعه تقني وتخصصي ...

15 صاحب الربيعي

## في ضوء نزاع الهويات

تأسس العراق الحديث، مملكة، في ظل الانتداب البريطاني، نتيجة لما انتهت اليه الحرب العالمية الاولى و ما الت اليه البلاد التي كانت ضمن السلطنة العثمانية. و نال عضوية عصبة الامم اعترافا باستقلاله عام 1932. و استبدل الانقلاب العسكري في تموز عام 1958 الملكية بالجمهورية لتبدا حقبة اخرى انتهت بالغزو الامريكي و انهيار النظام عام 2003. و قد واجهت المهمة الشائكة

16 احمد ابريهي علي

## الإسلام والديمقراطية

أقول لهم شيئين - أولاً أن عليهم أن يدرسوا التاريخ. وثانياً أن عليهم أن يتغلبوا على خوفهم من الإسلام وتحيزهم ضده. يجب أن نتذكر أنه وقبل وقت ليس بطويل كان هناك من يزعم بأن الكاثوليكية ذات «طبيعة معادية للديمقراطية»، وبالتالي أن معظم المجتمعات الكاثوليكية غير قادرة على تبني الديمقراطية. من يمكنه الآن أن يزعم ذلك وأن يؤخذ على محمل الجد؟ هذه الحجج ...

17 لويس غروب



زاد

الصباح الجديد

ملحق اسبوعي يصدر
عن مؤسسة "الصباح الجديد"

رئيس التحرير وصاحب الامتياز
اسماعيل زاير

نائب رئيس التحرير
جمعة الحلفي

مدير تحرير الملحق
جمال جصاني

الخميس 23 آيار 2013 .No.(2579) Thu. 23 May.


شخصية العدد:
بختيار أمين

ريشة أحمد الربيعي

# المياه .. مشاريع للحرائق والحروب أم للبناء والسلام ؟

مما لا يخفى على احد ان ملف المياه قد تحول في العقود الاربعة الأخيرة الى أحد أكثر الملفات أهمية وخطورة في منطقتنا، خاصة وان موضوع المياه وتقاسم الحصص بين بلدان المصدر والاخرى المتشاطئة قد اختلط وملفات اخرى سياسية واقتصادية لا علاقة لها بموضوع المياه والذي يفترض ان يخضع لمعايير وقوانين بعيدة عن التجاذبات والصراعات السياسية والعسكرية والأمنية.

هذا الملف (المياه) يزداد أهمية مع التحولات التي تمر بها المنطقة، حيث يحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى الى الاهتمام الجدي والمسؤول من جميع الاطراف وبما يتناسب وطبيعة التحديات التي تواجه بلداننا وخاصة العراق وسوريا وايران وتركيا.. ولأهمية هذا الموضوع يخصص ملحق (زاد) ملفه لهذا الاسبوع حول المياه والمؤتمر الذي عقد مؤخراً في تركيا عن السلام الازرق..

# من أجل تشكيل مجلس تعاون مائي لبلدان حوض دجلة والفرات

واقع مياه الشرب في العراق

**نحن بحاجة ماسة الى تشكيل معهد لشؤون المياه ومرصد مائي، لرصد حالة أنهرنا، وانشاء قاعدة بيانات عن كمية الامطار والثلوج وذوبانها، لدينا ولدى جيراننا، وكمية تدفق مياه الانهر، لتفادي الفيضانات، وكذلك رصد النشاطات على نهري دجلة والفرات لدى جيراننا من انشاء السدود والمحطات الكهرومائية والنشاطات الزراعية**

بختيار أمين *

منذ أكثر من اربع سنوات يجتمع عدد من الشخصيات العالمية والإقليمية في «WANA FORUM» منتدى غرب اسيا وشمال افريقيا « الذي يرأسه سمو الامير حسن بن طلال، للبحث والتداول ووضع التوصيات.

والشخصيات المجتمعة متنوعة الاختصاصات، منهم التكنوقراط والخبراء والسياسيون والأكاديميون، ولي الشرف شخصيا، أن أكون احد المسهمين بالمنتدى منذ تأسيسه.

ويناقش المنتدى مواضيع تخص مجالات البيئة، والقضايا الاجتماعية، والإنسانية، والاقتصادية، وقضية المياه، والتصحر والتغيير المناخي، والاحتباس الحراري، وقضايا إعادة الأعمار في بلدان ما بعد الصراعات، وللعراق حصة في تلك الاجتماعات والنقاشات شأنها شأن دول المنطقة.

ومن هنا طرحنا مشكلة المياه التي تواجه العراق، وبلدان المنطقة، لا سيما البلدان المتشاطئة على نهري دجلة والفرات، والتي نجد ان لا حل للمشكلات والخلافات بينها، الا بتشكيل مجلس تعاون للمياه لبلدان حوض نهري دجلة والفرات، على غرار نظرائه من المجالس والهيئات في اوروبا ( على نهري الراين والدانوب).

### مشروع السلم الأخضر

وتمخض عن اجتماعاتنا؛ تشكيل اللجنة العليا لمشروع السلم الأزرق، برعاية سمو الأمير حسن بن طلال، وعضوية ساندیب واسليكر رئيس المجموعة الاستراتيجية، فور سايت (المنظمة الدولية الخاصة في مجال المياه ) من الهند، وعضويتي، الى جانب كل من معالي وزير خارجية تركيا السابق، يشار ياكيش، ومعالي وزير المالية اللبناني السابق، محمد شطح، وأمين عام وزارة الموارد المائية السابق في الأردن ميسون الزعبي، وسعادة اللورد آلدرديس من مجلس اللوردات البريطاني، و السيد سابان دشلي، نائب في البرلمان التركي، والدكتور باسم شاب، عضو البرلمان اللبناني، والسيد مايكل مودراسيني، والسيد يوهان جيلي، من الحكومة السويسرية،والسيدة الماس فوتيهالي، المديرة التنفيذية للمجموعة نفسها (Group Foresight (Strategic .

وتعد اللجنة العليا هذه، مسارا غير رسمي ( Track 2) للحوار وتقريب وجهات النظر بين الدول، ومساعدة المسارات الرسمية للدول، وللوصول إلى استراتيجيات عابرة للحدود والأوطان.

ونتيجة للجهود التي بذلتها اللجنة العليا، تم إعلان الرئيس السويسري سنة 2011 التقرير الدولي باسم السلم الازرق Blue Peace Report (www. strategicforesight.com) الذي يتحدث عن ازمة واستعمالات المياه في منطقة الشرق الاوسط، ومن ضمنها العراق، مع توصيات بإيجاد حلول لتفادي تحويل مشكلة المياه الى نزاع مسلح وحروب بين شعوب الدول المتشاطئة على الانهر نفسها، ومنها بلدان حوض نهري دجلة والفرات.

### مؤتمر اسطنبول

وشاركنا مع صفية السهيل و د. طالب مراد وعدد من الشخصيات الاعلامية العراقية، من ضمنهم السادة اسماعيل زاير، زهير الجزائري، غادة العاملي، ومحمود المفرجي وستران عبدالله وهيوا عثمان وفراس سعدون، بمؤتمر عن المياه في اسطنبول، للمدة من 18-19 آذار المنصرم، مع نحو 100 شخصية حكومية واعلامية وسياسية واكاديمية وخبراء وبرلمانيين، من الأردن ولبنان سوريا وتركيا ومصر ودولة الامارات العربية المتحدة وفلسطين والبحرين و اليمن و من بلدان اوروبية عدة وبتمويل من السويد و سويسرا. باستضافة Turkish Review مع مؤسسة الزمان التركية وبالتعاون مع Foresight Strategic Group من الهند و WANA FORUM الذي يرعاها سمو الأمير حسن بن طلال.

ومؤتمر إسطنبول، كان اقتراح قدمناه كتوصية، في اجتماعنا السابق الذي انعقد في لندن، تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، في مجلس اللوردات، حول موضوع المياه، والذي شاركت فيه بمصاحبة الدكتور حسن الجنابي سفير العراق في منظمة الفاو، والخبير الدكتور طالب مراد، مستشار الامن الغذائي في رئاسة الوزراء باقليم كردستان، مع مجموعة من الشخصيات، على ان يكون اجتماع اسطنبول هذا، مخصصا لبحث آليات التعاون والشراكة ما بين اللجنة العليا للمياه، للمسار غير الرسمي، مع المؤسسات الإعلامية في المنطقة، لتبني سياسات اعلامية تساعد في التوعية بأهمية هذه القضية، وضرورة الترويج والتأثير الإيجابي؛ للدفع باتجاه تعاون سلمي بين الدول، لإيجاد حلول للمشكلات، إضافة إلى المساعدة في التوجيه بترشيد استهلاك واستعمال المياه .

### قرن حروب المياه

يقول المختصون والمراقبون اذا كان القرن العشرون، قرن حروب بسبب النفط، فان القرن الحادي والعشرين؛ سيكون قرن الحروب على الماء، في ظل النمو السكاني المتوقع في منطقة الشرق الاوسط من ٣٥٩ مليون نسمة في الوقت الحاضر، الى ٧٠٠ مليون نسمة في سنة ٢٠٥٠، حيث سيصبح سكان العراق ٧٠ مليون نسمة، و سيتضاعف سكان البلدان المتشاطئة على نهري دجلة والفرات، في كل من ايران وتركيا وسوريا، وبالنتيجة ستتفاقم شحة الماء والغذاء، مع التغير المناخي السريع والاحتباس الحراري، حيث ستزداد، حسب دراسات مؤسساتية مختصة، درجة الحرارة بمعدل ٠،٥ درجة مئوية في السنوات المقبلة، وتتوسع رقعة التصحر في ظل فقودات هائلة للمياه الجوفية، حسب دراسة لمؤسسة ناسا الاميركية في سنة ٢٠٠٨، بما يعادل مياه بحر الميت في حوض نهري دجلة والفرات، فضلا عن الازدياد الواسع والمستمر لحفر الآبار الارتوازية الحكومية والشخصية وخصوصا في سنوات الشحة ومناطق الشحة المستمرة، وتكثيف ظاهرة الغبار، والتحديات الاخرى المتعددة امام العراق كتردي نوعية المياه وزيادة الملوحة لدرجة لم يسبق لها مثيل في العالم، وزيادة التلوث في انهرنا بسبب رمي مواد طبية مختلفة والمياه الثقيلة ومياه المجاري وبسبب قيام جيراننا بتصدير فضلاتهم ومزابل مصانعهم ومصافيهم وغيرها من الملوثات، حيث ان مستوى التلوث النهري في العراق اصبح يفوق ٩ مرات اكثر من المعيار الدولي المقبول للأنهر، ومن الحقائق الماثلة أن٢٠٪ من سكان المدن العراقية ليس لديهم مياه صالحة للشرب، و ٤٣٪ من سكان القرى والارياف معرضون للإصابة بالأمراض عن طريق المياه، كالكوليرا والتهاب الكبد الفيروسي، كذلك غياب وعي وثقافة الترشيد في استعمال الماء على المستوى الشخصي والمنزلي (المواطن العراقي يستعمل نحو ٦٠٠-٨٠٠ لتر ماء يوميا في مدن مختلفة من العراق، في حين ان المواطن البريطاني يستعمل ٢٦٠ لتر ماء يوميا)، وترجع الاساليب المستعملة في السقي والزراعة الى زمن حمورابي.

### أضرار كارثية

كل ما ذكر كان سبباً في اضرار اقتصادية وبيئية وانسانية كارثية، للزراعة والثروة الحيوانية والثروة السمكية ومهلكة للتنوع البايولوجي في أنهرنا، ومخلة بالتوازن البيئي، وأدى ذلك الى نزوح الفلاحين والرعاة والسماكين، من البصرة الى منطقة كرميان بكردستان.

ان حجم المياه بالعراق تناقص الى الثلث عما كان عليه قبل اربعة عقود أي اننا فقدنا ثلثين خلال هذه الفترة. وهناك مناطق يستطيع الشخص عبور نهر الفرات مشياً فيها، وهناك تقارير تشير الى جفاف نهري دجلة والفرات اذا ما استمر الحال على ما هو عليه في غضون 15 عاما، أي في عام 2030، اما الحديث عن بقائهما الى عام 2050 فهو توقع متفائل.

### واقع مرير

الواقع مرير وينبغي معالجته بأسرع وقت ممكن، فنهرانا يعتمدان على الثلوج والامطار، التي هي متذبذبة بين موسم وآخر وفي تناقص مستمر. وكذلك على المصادر الخارجية. علما أن أنقرة ودمشق تحبسان وتخزنان المياه، عن دجلة والفرات بما يعادل سيلانهما لمدة 4 سنوات، في السدود التي تم بناؤها خلال السنوات الماضية، والتي وصلت اعدادها على هذين النهرين نحو 100 سد وليس 22 سداً كما يدعون، وطهران تتعمد تجفيف 24 مصدرا مائيا الى العراق من اصل 42، اما بالتوقيف او المصادرة او تغيير المجرى، وعلى سبيل المثال فان نهر الوند يعيش عليه مليون ونصف مليون مواطن، أي ما يعادل سكان غزة، هو اليوم شبه جاف لا تدخله المياه الا في حالة الفيضان، ولو أرادت طهران فتحها فإنها ستحتوي على المزابل ومياه المصانع غير الصحية.

### تهديد سد آلسو التركي

وتركيا لديها مشروع سد آلسو على نهر دجلة، وبمجرد الانتهاء منه ستخفض مياهه من 20 مليار متر مكعب الى 9 مليارات فقط، وان هذا الاجراء سيحل كالكارثة على اراض زراعية تبلغ مساحتها نحو 670 الف هيكتار في العراق، اضافة الى التأثير على اراض في جنوب شرق تركيا، في المناطق الكردية، كقلعة حسن كيف التاريخية وستؤدي الى نزوح 24 الف شخص من تلك المناطق التي ستصبح تحت المياه.

ان واردات الفرات ستتناقص من 30 مليار متر مكعب الى 9,7 مليار متر مكعب، وستكون مياها غير جيدة، لأنها ستكون المياه الراجعة من الاستعمالات الزراعية من الدول المجاورة.

ان التوسيع في المشاريع الزراعية في أعلى حوضي دجلة والفرات ومن دون علم مسبق للجانب العراقي، عن طريق بيع الأراضي الزراعية للدول الخليجية ( كالسعودية، والامارات، والكويت ) في المناطق الكردية بتركيا بمساحة أكثر من 1,2 مليون هكتار، وفي محافظة الحسكة السورية على المثلث الحدودي بين تركيا والعراق وسوريا، سيؤدي الى سحب 1,2 مليار متر مكعب من ماء نهر فيشخابور الى هذه المشروعات الزراعية.

### مهمات عاجلة

إن الماء ضروري لكل شيء ولكل مفاصل الدولة، ونحن بلد نهري دجلة والفرات نعد ثاني بلد في المنطقة في كمية المياه الموجودة بعد تركيا، حيث نملك 1800 متر مكعب من المياه لكل شخص سنوياً، والقياس العالمي المعروف لأجل التنمية الصناعية والزراعية والاقتصادية تحتاج الى 12000 متر مكعب من المياه لكل شخص سنوياً، نتمنى أن نصل الى نصف هذه الكمية من خلال توسيع عملنا في مجال الخزن المائي وإنشاء سدود وتقوية الموجود منها.

انه لمن المؤلم والمؤسف أن اغنى مدن العالم في البترول (كركوك، عمارة، البصرة) تعاني من قلة السدود والتصحر المخيف وادعو وزارة الموارد المائية الى اتمام طلبات مدينة كركوك بإنشاء 23 سداً صغيراً، مطلوب اكمالها من مجموع 25 سداً، وايضا الاهتمام الأكبر بالبيئة والاستصلاح الزراعي وزيادة النطاق الاخضر لعلاج التصحر ومشكلة الغبرة وعواقبها في الجنوب والمناطق الغربية وجميع انحاء العراق.

كما ان زيادة الاستخراج النفطي يجب ان يأخذ بعين الاعتبار النقص المائي الحاصل في المحافظات والمناطق النفطية.

### الماء سلاح سلام

ان من الضروري أن لا يستعمل الماء كسلاح إرهابي في المنطقة، فالكرد على سبيل المثال وفي أسوأ أوضاعهم لم يستعملوا سلاح تفجير السدود أو تسميم المياه، برغم استهدافهم بالأسلحة الكيمياوية وعمليات الأنفال والإبادة الجماعية، وكان لديهم رفض قاطع في استعمال الماء كسلاح لتسميم الناس او خلق فيضانات في المنطقة، وهذه نقطة مضيئة في العلاقات الكردية العربية، ولم يفعلها اكراد تركيا وايران وسوريا بالرغم من وجود منابع دجلة و الفرات و روافدهما الكثيرة في الأراضي التابعة للمناطق الكردية.

### تفعيل تقاليد استعمال راشد للمياه

أصبح موضوع المياه والتعاون المائي أمراً مهماً جداً في العالم اليوم، حيث يحتفل العالم في 22 آذار باليوم العالمي للمياه، وأعلنت الأمم المتحدة 2013 عاماً دولياً للتعاون في مجال المياه.

إن شعوبا وأمما كثيرة، لديهم يومهم الخاص للاحتفال والاهتمام بالمياه، يجري خلالها توزيع جوائز محلية واقليمية و دولية للإدارة الحسنة للمياه، وتكريم العاملين والمؤسسات الفاعلة في هذا المجال. في العراق لدينا مؤسسات عديدة مهتمة بهذا الشأن، وزارة للموارد المائية، ولجنة للمياه في رئاسة مجلس الوزراء، ولجنة للزراعة والمياه والأهوار في مجلس النواب، والحديث عن مشروع قانون لتشكيل مجلس وطني للمياه في العراق، ومع ذلك نتمنى المزيد من الاهتمام، بتخصيص ميزانيات لائقة ومناسبة لهذا الملف الحيوي للحياة والتنمية.

وأبين هنا، أنه ذكر الماء في القرآن الكريم أكثر من 60 مرة، كما في قوله تعالى (وجعلنا من الماء كل شيء حي)، ولابد أن يكون حق الوصول والحصول على مياه الشرب موجودا في كل «دساتير الشعوب».

### رسالة لجيراننا: الماء حق انساني

إن الماء كالهواء حق من حقوق الأنسان. ويجب ان لا ننظر اليه كسلعة اقتصادية. وكل الشعوب المتشاطئة على نهري دجلة والفرات لهم الحق المتساوي بالوصول والاستمتاع بمياههما، الامر الذي يستدعي الكف عن النظرة الفوقية المتعالية، لدول المنبع تجاه دول المصب، ونتمنى بان تغير دول المنبع تصرفاتها و نهجها الذي لا يتماشى مع قواعد وتاريخ الجيرة، من جهة، والعلاقات الانسانية والمصالح المشتركة، من جهة أخرى، وأن لا يدفعوا العراق للجوء الى محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن والاتحاد الأوروبي، وغيرهم من المؤسسات الدولية والاقليمية، للحصول على حقه في المياه، والتعاون الحقيقي والجدي معه، في هذه السنة الدولية للتعاون في المجال المائي، من أجل تأسيس هيئة او مجلس تعاون مائي لحوض نهري دجلة والفرات.

### معهد عراقي لشؤون المياه

اما في العراق، فنحن بنا حاجة ماسة الى تشكيل معهد لشؤون المياه ومرصد مائي، لرصد حالة أنهرنا، وانشاء قاعدة بيانات عن كمية الامطار والثلوج وذوبانها، لدينا ولدى جيراننا، وكمية تدفق مياه الانهر، لتفادي الفيضانات، وكذلك رصد النشاطات على نهري دجلة والفرات لدى جيراننا من انشاء السدود والمحطات الكهرومائية والنشاطات الزراعية، اضافة الى تنشيط دور سفاراتنا في الملف المائي.

وفي الوقت الذي أؤكد فيه على اهمية اقامة افضل العلاقات مع دول الجوار العراقي، لا سيما تركيا وايران، فإنني ادعو الحكومة العراقية والبرلمان الى إعادة النظر في العقود الثنائية الموقعة مع الجارتين تركيا وايران، والتي وقعت بشكل انفرادي، من دون ربطها بالملف المائي، ومراعاتها لحاجاتنا من المياه، وحسب معلوماتنا فإن نحو ٨ إلى ٩ وزارات، وقعت عقودا في فترات مختلفة، بمبالغ كبيرة، ومن الجدير بالذكر فان التبادل التجاري الرسمي بين العراق وكل من تركيا وإيران، تجاوز العشرين مليار دولار سنويا .

وألفت النظر الى أن البرلمان العراقي السابق كان قد صوت على عدم تمرير الاتفاقية الاستراتيجية للتعاون بين العراق وتركيا، من دون ربطها بحصة العراق من المياه في نهري دجلة والفرات واتفاقيات واضحة ومضمونة بهذا المجال .

### الدور الحكومي

كما أدعو الحكومة الى التنسيق مع المؤسسات الاعلامية ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات الفلاحية، فانه من الضروري أن يكون للإعلام دور كبير في التثقيف والتربية على ترشيد استعمال المياه والاستفادة منه بشكل منظم في الزراعة والمنازل وشتى المجالات، من خلال برامج وإرشادات، وكذلك مراجعة المناهج الدراسية والتأكد من تضمينها المعلومات والصور، التي تعلم الاطفال من البداية كيفية استعمال الماء، وأدعو كذلك الى تنظيم مهرجانات واحتفالات ثقافية وفنية ورياضية وجماهيرية وسياحية، تبرز أهمية ترشيد استعمال المياه.

### مسؤولية المجتمع الدولي

كما ادعو الامم المتحدة ان تولي أهمية أكبر في مساعدة العراق بهذا المجال، كونه يحتل الأولوية لحق العراقيين في الحياة، واتمنى أن تسهم في تنظيم دورات متخصصة للعديد من شرائح المجتمع ومنها الاعلاميون والفلاحون والمدرسون. كما ادعوها لتقديم الاستشارات والمساعدات للمفاوضين العراقيين فنياً وقانونياً، إضافة لتنظيم دورات تدريبية متخصصة تساعد على تشكيل مجموعة من المفاوضين المتخصصين الدائمين من التكنوقراط، القادرين على متابعة هذا الملف، وان يتفرع منه فريق دائم متخصص، لمتابعة الملف دبلوماسيا وقانونيا وفنيا ولوجستيا، والتأكيد على استمراريتهم في العمل والمتابعة والدعم ومراقبة هذا الملف.

وعلى الامم المتحدة ان تسرع في فتح باب الانتماء الى اتفاقية هيلسنكي لسنة 1992، للدول غير الاعضاء، لا سيما تلك التي تشترك في أحواض المياه السطحية والجوفية، فذلك من شأنه أن يساعد في تسهيل التعاون الايجابي بين هذه الدول، كما أنه سيسهم في تحسين الادارة المستدامة للأحواض المشتركة وحمايتها، وهذا كله سيؤدي الى انجاز الالتزامات الدولية في تحقيق اهداف التنمية الألفية.

ان فتح الاتفاقية للعالم، سيسهم بفعالية في وضع إطار قانوني دولي للتعاون، على وفق إنموذج اثبت فاعليته في شتى الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية، كما انه يشكل خزينا متراكما من الخبرات والتجارب، التي تشكل رصيداً ضخماً لتنفيذ اتفاقية نيويورك للأمم المتحدة لسنة 1997 لقانون الاستعمالات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية، والتي نأمل ان تدخل حيز التنفيذ بأقرب وقت ممكن.

* وزير سابق لحقوق الانسان

**يقول المختصون والمراقبون اذا كان القرن العشرون، قرن حروب بسبب النفط، فان القرن الحادي والعشرين؛ سيكون قرن الحروب على الماء، في ظل النمو السكاني المتوقع في منطقة الشرق الاوسط من 359 مليون نسمة في الوقت الحاضر، الى 700 مليون نسمة في سنة 2050، حيث سيصبح سكان العراق 70 مليون نسمة، و سيتضاعف سكان البلدان المتشاطئة على نهري دجلة والفرات**

**ان حجم المياه بالعراق تناقص الى الثلث عما كان عليه قبل اربعة عقود أي اننا فقدنا ثلثين خلال هذه الفترة. وهناك مناطق يستطيع الشخص عبور نهر الفرات مشياً فيها، وهناك تقارير تشير الى جفاف نهري دجلة والفرات اذا ما استمر الحال على ما هو عليه في غضون 15 عاما، أي في عام 2030، اما الحديث عن بقائهما الى عام 2050**